

واقع الخدمات الإنسانية والفجوات المعيشية للأسر النازحة في قطاع غزة:

دراسة ميدانية وأولويات للمناصرة الإنسانية

سبتمبر/أيلول 2026

أولاً: الإطار العام للدراسة

1. الملخص التنفيذي

يعيش النازحون في قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 في ظل أزمة إنسانية ممتدة، اتسمت بتكرار النزوح، وتضرر المساكن والبنية التحتية والخدمات الأساسية، وتراجع فرص العمل ومصادر الدخل، وارتفاع الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وفي هذا السياق، لا يرتبط تقييم الاستجابة الإنسانية بحجم المساعدات أو عدد عمليات التوزيع فقط، وإنما بمدى توافر الخدمات وكفايتها، وإمكانية الوصول إليها، واستمراريتها، وملاءمتها للاحتياجات الفعلية للأسر. تهدف الدراسة إلى تحليل واقع الخدمات الإنسانية الأساسية المقدمة للأسر النازحة المشمولة بالدراسة في أربعة قطاعات رئيسية، هي: المياه والإصحاح والنظافة الشخصية، والأمن الغذائي والتغذية، والمأوى والمواد غير الغذائية، والصحة والرعاية الطبية، إلى جانب رصد عدد من المؤشرات الاقتصادية واستراتيجيات التكيف، وتحويل النتائج الميدانية إلى أولويات للمناصرة الإنسانية والحقوقية.

اعتمدت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا بمكوّنين كمي ونوعي. وشمل المسح 383 أسرة نازحة خلال الفترة من 20 يوليو/تموز إلى 21 أغسطس/آب 2026، إلى جانب 7 مقابلات نوعية، و3 مجموعات بؤرية، وملاحظات وشهادات ميدانية، فضلاً عن مراجعة المعايير الإنسانية والمرجعيات القانونية والتقارير والدراسات ذات الصلة. ونظراً لعدم توافر إطار معاينة شامل ومحدّث للأسر النازحة، اعتمدت الدراسة عينة غير احتمالية ذات توزيع حصصي ومقصود، ولذلك لا تدّعي تمثيل جميع الأسر النازحة في قطاع غزة تمثيلاً إحصائياً.

أظهرت النتائج وجود فجوات متزامنة في عدد من القطاعات الأساسية. ففي قطاع المياه، أفادت 85.5% من الأسر المشمولة بالدراسة، أي ما يقارب 327 أسرة من أصل 383، بالحصول على 15 لترًا أو أقل للفرد يوميًا، فيما أفادت 82.9% من الأسر، أي ما يقارب 318 أسرة، بإعادة استخدام المياه دائماً أو أحياناً. وفي مجال الغذاء، أفادت 86.1% من الأسر، أي ما يقارب 329 أسرة، بغياب التنوع الغذائي أو عدم كفايته في المساعدات المقدمة، بينما أفادت 77.9%، أي ما يقارب 298 أسرة، بعدم انتظام المساعدات الغذائية.

وفي قطاع المأوى، أفادت 56.3% من الأسر، أي نحو 216 أسرة، بعدم توفر خدمات لإعادة تأهيل الخيام أو إصلاحها مطلقاً، فيما وصفت 30.9%، أي نحو 118 أسرة، هذه الخدمات بأنها ضعيفة. وبذلك، أفادت 87.2% من الأسر، أي ما يقارب 334 أسرة، بغياب هذه الخدمة أو عدم كفايتها. كما أفادت 92.6% من الأسر، أي نحو 355 أسرة، بوجود نقص شديد في البطانيات والفرش والمستلزمات الأساسية.

وفي مجال الصحة، أفادت 50% من الأسر بوجود صعوبة شديدة أو تعذر في الوصول إلى الرعاية الصحية عند الحاجة، إلى جانب إفادات بشأن نقص بعض الأدوية الأساسية وأدوية الأمراض المزمنة.

وتتوافق هذه الفجوات مع ضغوط اقتصادية ومعيشية مرتفعة؛ إذ أفادت 67.4% من الأسر، أي نحو 258 أسرة، بأن معيّلها عاطل عن العمل، فيما أفادت 90.3% بانخفاض دخلها بأكثر من 80% مقارنة بما كان عليه قبل الحرب. كما أفادت 87.4%، أي نحو 335 أسرة، بأن إنفاقها الحالي يرتبط بدرجة كبيرة بتأمين الاحتياجات الأساسية والبقاء، بينما أفادت 71.6%، أي نحو 274 أسرة، باعتمادها بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً على استراتيجيات تكيف صعبة أو مستنزفة للموارد. شملت، وفق الإفادات النوعية، الاستدانة، وبيع بعض الممتلكات، وتقليل الاستهلاك الغذائي، وبيع جزء من المساعدات.

تشير النتائج مجتمعة إلى أن الأسر المشمولة بالدراسة تواجه ضغوطاً متزامنة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتأمين الدخل والاحتياجات المعيشية، والحفاظ على مواردها. ولا تثبت الدراسة وجود علاقة سببية مباشرة بين هذه العوامل، وإنما ترصد أنماطاً مترابطة من الفجوات الخدمية والاقتصادية واستراتيجيات التكيف، ضمن حدود العينة وتصميم الدراسة.

وبناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى استجابة تجمع بين ضمان الخدمات الأساسية وتحسين كفايتها وإمكانية الوصول إليها، وتعزيز الحماية والدعم النقدي حيثما تكون الظروف مناسبة، إلى جانب الإغاثة العاجلة والإنعاش المبكر ودعم سبل العيش، مع تحسين الاستهداف والمساءلة، واستخدام البيانات الميدانية بصورة دورية في التخطيط والاستجابة.

وتتمثل القيمة التطبيقية للدراسة في تحويل النتائج الميدانية إلى أولويات عملية للمناصرة، من خلال الربط بين الدليل الميداني، والفجوة المرصودة، والحق أو المعيار ذي الصلة، والمطلب، والجهة المستهدفة، ومؤشر المتابعة، بما يدعم جهود تحسين الاستجابة والمساءلة وصنع القرار القائم على الأدلة

2. المقدمة

شهد قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجات متكررة من النزوح الداخلي، رافقها تضرر واسع للمساكن والبنية التحتية وشبكات المياه والصرف الصحي والمرافق الصحية والأنشطة الاقتصادية. ومع استمرار النزوح وتكراره، امتدت

الاحتياجات الإنسانية من الاستجابة الطارئة المباشرة إلى ضغوط معيشية واقتصادية أكثر تعقيداً، تتداخل فيها صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية مع فقدان الدخل، وارتفاع تكاليف بعض السلع والخدمات، وتراجع القدرة على تأمين الاحتياجات اليومية.

وفي هذا السياق، لا يقتصر تقييم الخدمة الإنسانية على مجرد وجود التدخل أو وصول المساعدة في مرحلة معينة، وإنما يشمل مدى توافرها وكفايتها، وإمكانية الوصول إليها، واستمراريتها، وملاءمتها للاحتياجات الفعلية للأسر. فقد تتوافر المياه مع استمرار صعوبة الوصول إليها، أو تصل المساعدة الغذائية دون أن تكون كافية أو متنوعة بما يتناسب مع احتياجات الأسرة، أو تتوافر نقطة صحية مع استمرار صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية أو نقص الأدوية والمستلزمات.

وتتعامل الدراسة مع مستوى المعيشة باعتباره مفهوماً متعدد الأبعاد، يشمل قدرة الأسرة على تأمين الغذاء والمياه والمأوى والرعاية الصحية والاحتياجات الأساسية، إلى جانب الدخل والسيولة والقدرة على الحفاظ على الموارد المتاحة دون اللجوء بصورة متكررة إلى استنزاف الأصول أو زيادة الديون.

وعلى الرغم من تعدد التقارير والدراسات التي ترصد الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، تسعى هذه الدراسة إلى الجمع، ضمن إطار تحليلي واحد، بين تقييم واقع عدد من الخدمات الأساسية، ورصد المؤشرات المعيشية والاقتصادية واستراتيجيات التكيف لدى الأسر المشمولة بالمسح، ثم تحويل النتائج إلى أولويات عملية للمناصرة الإنسانية والحقوقية. ولا تهدف الدراسة إلى قياس «الأثر» بمعناه السببي الصارم، وإنما إلى وصف الفجوات الخدمية وتحليل الأنماط المتزامنة بينها وبين بعض المؤشرات الاقتصادية والمعيشية واستراتيجيات التكيف، في حدود البيانات المتاحة وتصميم الدراسة. ولذلك، تُقرأ النتائج باعتبارها مؤشرات ميدانية وصفية وتحليلية تخص الأسر المشمولة بالدراسة خلال الفترة المحددة، ولا تمثل تعميماً إحصائياً على جميع الأسر النازحة في قطاع غزة.

3. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوات متعددة الأبعاد بين الاحتياجات الإنسانية للأسر النازحة وبين مستوى توافر الخدمات الأساسية وكفايتها وإمكانية الوصول إليها واستمراريتها في بيئات النزوح المشمولة بالدراسة. ولا تقتصر هذه الفجوات على توافر الخدمة في حد ذاته، بل تمتد إلى قدرة الأسر على الاستفادة منها بصورة فعلية، في ظل ظروف النزوح، وتضرر البنية التحتية، واضطراب الإمدادات، وصعوبة الوصول، وتراجع الموارد وفرص العمل، وارتفاع تكاليف بعض الاحتياجات الأساسية، وتكرار النزوح.

وتظهر هذه الفجوات في قطاعات المياه والإصحاح والنظافة، والغذاء والتغذية، والمأوى والمواد غير الغذائية، والصحة والرعاية الطبية، وتتقاطع مع مؤشرات اقتصادية ومعيشية تشمل فقدان الدخل، وتراجع القدرة على تأمين الاحتياجات

الأساسية، وصعوبة الحصول على السيولة. كما تواجه الأسر ضغوطاً تدفع بعضها إلى تبني أساليب تكيف مختلفة للتعامل مع الاحتياجات والقيود المعيشية، بما يستدعي فهم طبيعة هذه الاستراتيجيات والظروف الخدمية والاقتصادية المصاحبة لها.

وتتبع المشكلة البحثية، بصورة أساسية، من الحاجة إلى قراءة هذه الأوضاع بصورة مترابطة، تجمع بين توصيف واقع الخدمات، ورصد الفجوات التي تواجه الأسر في الوصول إليها والاستفادة منها، وتحليل المؤشرات المعيشية والاقتصادية واستراتيجيات التكيف كما تفيد بها الأسر، مع الاستفادة من البيانات النوعية في تفسير بعض الأنماط التي تظهر في نتائج المسح.

وعليه، تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة ميدانية تحليلية للأسر المشمولة بالمسح، ومقارنة عدد من المؤشرات الميدانية بالمرجعيات الإنسانية ذات الصلة، ثم تحويل النتائج إلى أولويات عملية وحقوقية يمكن الاستناد إليها في المناصرة ومتابعة الاستجابة الإنسانية، دون افتراض علاقة سببية بين مستوى الخدمات والمؤشرات المعيشية التي ترصدها الدراسة.

4. أسئلة الدراسة

- **السؤال الرئيس:** ما واقع الخدمات الإنسانية المقدمة للأسر النازحة المشمولة بالدراسة في قطاع غزة، وما أبرز الفجوات المعيشية والاقتصادية المتزامنة معها، وما أولويات المناصرة الناتجة عنها؟
- **الأسئلة الفرعية:**
 1. ما مستوى توافر وكفاية وإمكانية الوصول إلى خدمات المياه والإصحاح والنظافة، والغذاء، والمأوى، والصحة؟
 2. ما أبرز الفجوات بين الواقع الميداني وبعض المعايير الإنسانية ذات الصلة؟
 3. ما أبرز المؤشرات الاقتصادية والمعيشية وأساليب التكيف التي تفيد بها الأسر؟
 4. ما أولويات المناصرة الإنسانية والحقوقية التي يمكن استخلاصها من النتائج؟

5. أهداف الدراسة

- **الهدف العام:** تحليل واقع الخدمات الإنسانية المقدمة للأسر النازحة، ورصد الفجوات المعيشية والاقتصادية المتزامنة معها، وصولاً إلى تحديد أولويات المناصرة الإنسانية والحقوقية.
- **الأهداف الفرعية:**
 1. تحليل مستوى توافر وكفاية وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية في قطاعات المياه والإصحاح والنظافة، والغذاء، والمأوى، والصحة.
 2. مقارنة أبرز المؤشرات الميدانية بالمعايير الإنسانية ذات الصلة.

3. تحليل المؤشرات الاقتصادية والمعيشية وأساليب التكيف لدى الأسر المشمولة بالدراسة.

4. رصد الأسر ذات الاحتياجات الإضافية وأبرز احتياجاتها.

5. تحديد أولويات المناصرة والتوصيات المستندة إلى نتائج الدراسة.

6. أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من حداثة البيانات الميدانية التي تقدمها حول واقع الخدمات الإنسانية المقدمة للأسر النازحة في قطاع غزة، وما تكشفه من فجوات في قطاعات المياه والإصحاح والنظافة، والغذاء، والمأوى، والصحة، إلى جانب المؤشرات الاقتصادية والمعيشية وأساليب التكيف.

وتكتسب الدراسة أهمية إضافية من ربطها بين واقع الخدمات والظروف المعيشية التي تصفها الأسر، ومقارنة عدد من المؤشرات بالمعايير الإنسانية ذات الصلة، بما يساعد على تحديد أولويات الاحتياجات والفجوات في الاستجابة.

كما توفر نتائج الدراسة أساساً عملياً لصياغة أولويات وتوصيات للمناصرة الإنسانية والحقوقية، وتوجيه الجهات المعنية نحو القضايا التي تستدعي التدخل والمتابعة.

7. حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على واقع الخدمات الإنسانية الأساسية المقدمة للأسر النازحة في قطاعات المياه والإصحاح والنظافة، والغذاء والتغذية، والمأوى والمواد غير الغذائية، والصحة، إلى جانب المؤشرات الاقتصادية والمعيشية وأساليب التكيف وأولويات المناصرة المرتبطة بها.
- **الحدود الجغرافية:** شملت الدراسة أسراً نازحة في مناطق وبيئات نزوح مختلفة داخل قطاع غزة، وفق إمكانية الوصول الميداني وتوزيع العينة المعتمد. ولا يعكس التوزيع الجغرافي للعينة بالضرورة التوزيع الفعلي للأسر النازحة في القطاع.
- **الحدود الزمنية:** جُمعت البيانات الميدانية خلال الفترة من 20 يوليو/تموز إلى 21 أغسطس/آب 2026. وتستند المقارنات المتعلقة بالأوضاع السابقة إلى إفادات المستجيبين وذاكرتهم، ولا تمثل قياسات ميدانية مباشرة سابقة لفترة الدراسة.
- **حدود التعميم:** نظراً لاستخدام عينة غير احتمالية في ظل عدم توافر إطار معاينة محدث للأسر النازحة، فإن نتائج الدراسة تصف الأسر المشمولة بالمسح، ولا تُعمم إحصائياً على جميع الأسر النازحة في قطاع غزة.

• ثانيًا: الإطار المفاهيمي

1. الخدمات الإنسانية: يقصد بها في هذه الدراسة الخدمات والمساعدات الأساسية المقدمة للأسر النازحة في قطاعات المياه والإصحاح والنظافة، والغذاء، والمأوى، والصحة. ويجري تناولها من حيث توافرها وكفايتها وإمكانية الوصول إليها واستمراريتها.
 2. مستوى المعيشة: يشير إلى قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها الأساسية في ظل ظروف النزوح، كما يظهر من المؤشرات الغذائية والمائية والسكنية والصحية والاقتصادية التي تقيسها الدراسة.
 3. الاحتياجات الإضافية: يقصد بها الاحتياجات المرتبطة بوجود أفراد داخل الأسرة قد يتطلبون دعمًا أو خدمات إضافية، مثل الأطفال، وكبار السن، والحوامل، والمرضعات، والأشخاص ذوي الإعاقة، وفق الفئات التي تتضمنها أداة الدراسة.
 4. التكيف: يشير إلى الأساليب التي أفادت الأسر باتباعها للتعامل مع الضغوط والاحتياجات المعيشية، بما في ذلك الأساليب المرتبطة بالغذاء والدخل والأصول والسكن وغيرها، وفق ما تقيسه أداة الدراسة.
- ويستخدم مفهوم التكيف في الدراسة لوصف استجابات الأسر للضغوط والقيود المعيشية، دون افتراض أن جميع هذه الاستجابات تمثل صمودًا أو تؤدي بالضرورة إلى نتائج متشابهة.

ثالثًا: الإطار المعياري والقانوني

تستند الدراسة إلى المرجعيات القانونية الدولية والمعايير الإنسانية ذات الصلة بحقوق واحتياجات الأسر النازحة، وبخاصة دليل اسفير: الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية، الطبعة الرابعة (2018)، الصادر عن جمعية اسفير – جنيف. ويستخدم هذا الإطار لقراءة الفجوات في مستوى الخدمات، دون اعتباره بديلاً عن الالتزامات القانونية الدولية.

1. المياه والإصحاح والنظافة (WASH)

يرتبط الحق في المياه بالحق في مستوى معيشي كافٍ المنصوص عليه في المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يوضح التعليق العام رقم (15) أن المياه يجب أن تكون كافية وآمنة ومقبولة وميسورة ويمكن الوصول إليها دون تمييز. كما تحظر المادة (54) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف مهاجمة أو تدمير أو تعطيل الأعيان والمواد الضرورية لبقاء السكان المدنيين، بما فيها مياه الشرب ومنشآتها ومخزوناتهما.

وعلى المستوى الإنساني، يحدد معيار اسفير 2.1: إمدادات المياه – إتاحة المياه والكمية، حدًا مرجعيًا يبلغ 15 لترًا للشخص في اليوم، مع ألا تتجاوز مسافة الوصول إلى نقطة المياه 500 متر (اسفير، 2018، ص. 105). كما يتناول

المعيار 3.2: الوصول إلى المرافق وأعدادها، توفير مرافق الإصحاح بما يتناسب مع عدد السكان، ومن ذلك مؤشر 20 شخصاً كحد أقصى للمرحاض الواحد في الظروف المناسبة (اسفير، 2018، ص. 115).

وتُقرأ في ضوء هذه المرجعيات مؤشرات الدراسة المتعلقة بكمية المياه، وإمكانية الوصول إليها، ووقت الانتظار، وطرق الحصول عليها، وخدمات الإصحاح والنظافة. أما مؤشرات سلامة المياه، فتُعرض بوصفها إفادات وتقييمات ذاتية للأسر، ولا تُعامل باعتبارها قياسات فنية لجودة المياه.

2. الأمن الغذائي والتغذية

يستند الحق في الغذاء إلى المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تقر بالحق في مستوى معيشي كافٍ والحق الأساسي في التحرر من الجوع. كما تنص المادة (55) من اتفاقية جنيف الرابعة على توفير الإمدادات الغذائية والطبية للسكان، فيما تحظر المادة (54) من البروتوكول الإضافي الأول تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، وتحمي الأعيان والمواد الضرورية لبقائهم.

وفي الإطار الإنساني، يحدد معيار اسفير 4.1: التغذية – المساعدات الغذائية العاجلة، مؤشرات لتخطيط الحصص الغذائية، ومنها الاحتياج المرجعي البالغ 2100 سعرة حرارية للشخص في اليوم، مع مراعاة اختلاف الاحتياجات وفق الفئات والظروف. كما تتناول الملاحظات التوجيهية نسب الطاقة من البروتين والدهون (اسفير، 2018، ص. 205). وتتضمن إرشادات اسفير الخاصة بالإدارة العلاجية لسوء التغذية الحاد مؤشرات لتقدير شدة الوضع التغذوي، ومنها استخدام معدل سوء التغذية الحاد العام (GAM) في تقييم مستوى الخطورة (اسفير، 2018، ص. 165).

وبناءً على ذلك، تُقرأ نتائج الدراسة المتعلقة بانتظام المساعدات الغذائية، والتنوع الغذائي، وكفاية الغذاء وإمكانية الوصول إليه، في ضوء هذه المرجعيات. ولا تُستخدم إفادات الأسر المتعلقة بالأعراض أو الضعف لإثبات وجود سوء تغذية سريري، لعدم اعتماد الدراسة على قياسات أو تشخيص طبي.

3. المأوى والمستوطنات البشرية والمواد غير الغذائية

يرتبط الحق في المأوى الملائم بالحق في مستوى معيشي كافٍ وفق المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما توفر المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي مرجعية لحماية النازحين وضمان حصولهم على المأوى والمساعدة الإنسانية الأساسية.

وتستفيد الدراسة من معايير اسفير الخاصة بالمأوى والمستوطنات والمواد غير الغذائية، ولا سيما معيار مساحة المعيشة، الذي يحدد مرجعاً قدره 3.5 متر مربع من المساحة المغطاة للشخص الواحد، إلى جانب معيار تخطيط مساحة المستوطنة البالغ 45 متراً مربعاً للشخص الواحد، وفق ظروف التخطيط والتصميم (اسفير، 2018، ص. 265). كما تتضمن معايير المواد غير الغذائية مؤشرات تتعلق بأدوات تخزين المياه ومستلزمات النظافة، ومنها كمية الصابون المرجعية الواردة في الدليل (اسفير، 2018، ص. 272).

وتُستخدم هذه المعايير في قراءة مؤشرات الدراسة المتعلقة بمساحة المأوى، والاكتظاظ، وحالة الخيام، وخدمات الإصلاح والترميم، والمواد غير الغذائية، والخصوصية والحماية.

4. الصحة والرعاية الصحية

تكرس المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، ويوضح التعليق العام رقم (14) أن هذا الحق يشمل توافر الخدمات الصحية وإمكانية الوصول إليها وجودتها. كما تنص المادة (56) من اتفاقية جنيف الرابعة على ضمان وإنشاء وصيانة الخدمات الطبية والصحية العامة في الأراضي المحتلة في حدود الإمكانيات المتاحة، إلى جانب الأحكام المتعلقة بالإمدادات الطبية في المادة (55).

وعلى المستوى الإنساني، يتضمن معيار اسفير 1.1: تقديم الخدمات الصحية – إتاحة الرعاية الصحية والتحكم في الأوبئة، مؤشرات مرتبطة بمعدلات الوفيات والوصول إلى الخدمات الصحية. ويشير الدليل إلى مؤشرات مرجعية لمعدل الوفيات الخام ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة (اسفير، 2018، ص. 312)، كما يتناول في معايير الرعاية الصحية للأمراض السارية مؤشرات التغطية باللقاحات وتوزيع الكوادر والخدمات الصحية (اسفير، 2018، ص. 330).

وتُستخدم هذه المرجعيات في تحليل مؤشرات الدراسة المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية، وتوافر الأدوية، والصعوبات التي تواجه الأسر في الحصول على الرعاية، واحتياجات الفئات ذات الاحتياجات الإضافية.

وعليه، يجري تحليل النتائج من خلال الربط بين: المؤشر الميداني ← المعيار الإنساني أو الحق ذي الصلة ← حجم الفجوة ← الدلالة الإنسانية والحقوقية ← أولوية المناصرة.

رابعاً: منهجية الدراسة

1. تصميم الدراسة

اعتمدت الدراسة منهجاً مختلطاً يجمع بين الأسلوبين الكمي والنوعي ضمن تصميم وصفي تحليلي. استُخدم المسح الكمي لرصد واقع الخدمات الإنسانية والمؤشرات المعيشية والاقتصادية لدى الأسر النازحة، بينما استُخدمت المقابلات ومجموعات النقاش البؤرية لتوفير سياق نوعي يساعد في تفسير بعض النتائج وإبراز الخبرات والتحديات الميدانية.

2. مجتمع الدراسة وحجم العينة

تكونت العينة الميدانية للدراسة من 383 أسرة نازحة. ولتقدير الحجم المستهدف للعينة، استُخدمت معادلة كوشران (Cochran's Formula) الخاصة بتقدير العينات في المجتمعات الكبيرة، عند مستوى ثقة قدره 95%، وهامش خطأ

مقداره 5% ومعامل تباين مفترض ($p = 0.50$) واستند تقدير حجم المجتمع إلى عدد النازحين المقدر بنحو 1.92 مليون فرد، بما يعادل نحو 350 ألف أسرة.

وبناءً على هذه المعايير، قُدِّرَ الحجم المستهدف للعينة بنحو 384 أسرة، واعتمدت الدراسة 383 استبانة مكتملة ومستوفية للشروط بعد استبعاد الاستبانات غير المكتملة وتنظيف البيانات.

ويُستخدم هذا الاحتمال لتقدير الحجم المستهدف للعينة، ولا يعني أن العينة أصبحت احتمالية أو ممثلة إحصائياً للمجتمع، نظراً لاعتماد الدراسة على عينة غير احتمالية في ظل عدم توافر إطار معاينة محدّث وشامل للأسر النازحة.

3. طريقة اختيار العينة

اعتمدت الدراسة عينة غير احتمالية تجمع بين العينة الحصصية والقصدية، مع مراعاة الوصول إلى مناطق وبيئات نزوح مختلفة داخل قطاع غزة. وشملت الدراسة الأسر النازحة داخلياً وقت جمع البيانات والمقيمة في بيئات النزوح المشمولة بالدراسة، بعد موافقة أحد أفراد الأسرة على المشاركة. وبسبب عدم توافر إطار معاينة محدّث وشامل، لا تمثل العينة جميع الأسر النازحة في قطاع غزة تمثيلاً إحصائياً، كما قد يتأثر توزيعها بإمكانية الوصول الميداني إلى المناطق المختلفة.

4. التوزيع الجغرافي

شملت العينة مناطق مختلفة من قطاع غزة، مع تفاوت في حجم الاستجابات بين المناطق تبعاً لإمكانية الوصول الميداني وتوزيع العينة.

المنطقة	النسبة
غزة وشمال غزة	57%
المحافظة الوسطى	21.9%
خانيونس	16.3%
رفح	4.8%
المجموع	100%

5. أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على استبانة كمية بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وأُتيحت بصورة إلكترونية، مع توزيع نسخ ورقية في بعض المناطق القريبة التي كان الوصول إليها ممكناً. وتناولت الاستبانة الخصائص الديموغرافية للأسر، وظروف النزوح، وواقع خدمات المياه والإصحاح والنظافة، والغذاء والتغذية، والمأوى والمواد غير الغذائية، والصحة، إلى جانب عدد من المؤشرات الاقتصادية والمعيشية وأساليب التكيف.

ولتعمق فهم النتائج الكمية وتفسير بعض الفجوات التي أظهرتها الاستبانة، أُجريت سبع مقابلات شبه مهيكلة مع مشاركين من فئات ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة، شملت نازحين، ومهندسا ذا صلة بالخدمات، ومندوبًا عن أحد المخيمات. واستهدفت المقابلات رصد التجربة المباشرة للأسر، إلى جانب الاستفادة من الخبرة الفنية والميدانية في تفسير بعض التحديات المرتبطة بتقديم الخدمات.

كما نُفذت ثلاث مجموعات نقاش بؤرية، ضمت كل منها من 8 إلى 12 مشاركًا، بمشاركة مندوبين عن المخيمات، بهدف الوقوف على واقع الخدمات داخل بيئات النزوح، والتحديات التشغيلية والإدارية التي تواجه المخيمات، والفجوات التي تظهر في توفير الخدمات الأساسية والوصول إليها.

واستُخدمت المعطيات النوعية لتفسير بعض الأنماط التي ظهرت في النتائج الكمية وإضافة السياق الميداني إليها، دون استخدامها لتقدير نسب أو تعميم نتائج على مجتمع الدراسة. كما روعي عند عرض الإفادات النوعية عدم تضمين معلومات تعريفية غير ضرورية عن المشاركين.

6. فترة جمع البيانات

جُمعت البيانات الميدانية خلال الفترة الممتدة من 20 يوليو/تموز إلى 21 أغسطس/آب 2026.

7. وحدة التحليل والمستجيب

تمثلت وحدة التحليل الأساسية في الأسرة النازحة، فيما مثّل المستجيب للاستبانة أحد أفراد الأسرة القادرين على تقديم المعلومات المتعلقة بظروفها المعيشية والخدمية.

وعند تحليل المؤشرات الخاصة بفئات معينة داخل الأسرة، يُوضح مقام النسبة ما إذا كان التحليل يستند إلى كامل العينة أو إلى الأسر التي تضم أفرادًا من الفئة المعنية.

8. تحليل البيانات الكمية

حلّلت البيانات الكمية باستخدام التكرارات والنسب المئوية، مع عرض الأعداد إلى جانب النسب عند الحاجة، ولا سيما في المؤشرات الفرعية. واستخدمت الدراسة المؤشرات الوصفية لعرض مستوى توافر الخدمات وكفايتها وإمكانية الوصول إليها واستمراريتها، إلى جانب المؤشرات الاقتصادية والمعيشية وأساليب التكيف.

وعند تجميع فئتين أو أكثر من فئات الاستجابة، يُوضح أساس التجميع في عرض النتائج، مع الحفاظ على الفئات الأصلية في الجداول عند الحاجة.

9. تحليل البيانات النوعية ودمجها

حللت المقابلات ومجموعات النقاش البؤرية من خلال تصنيف الإفادات وفق الموضوعات المتكررة المرتبطة بمحاور الدراسة، ثم تجميعها في موضوعات رئيسية تساعد في تفسير النتائج الكمية.

10. الاعتبارات الأخلاقية

تم إبلاغ المشاركين بهدف الدراسة وطبيعة مشاركتهم قبل جمع البيانات، والحصول على موافقتهم على المشاركة. وكانت المشاركة طوعية، مع إمكانية الانسحاب دون تبعات.

وحُفِظَت البيانات لأغراض البحث والتحليل، مع تجنب جمع أو نشر المعلومات الشخصية غير الضرورية، وعدم ربط المشاركة بالحصول على المساعدات الإنسانية أو التأثير في أهلية الأسرة للحصول عليها.

كما روعي عدم نشر المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى التعرف على المشاركين في المقابلات أو مجموعات النقاش، واستخدام الإفادات النوعية بما يحافظ على الخصوصية.

خامساً: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية

1. مكان الإقامة

تظهر بيانات العينة تنوعاً في بيئات الإقامة أثناء النزوح، مع غلبة الإقامة في مخيمات النزوح العشوائية، تليها المخيمات الخاضعة لإشراف دولي أو محلي، ثم التجمعات السكنية المؤقتة والمساكن المتضررة أو أماكن الاستضافة. ويعكس هذا التنوع اختلاف الظروف المعيشية التي تواجهها الأسر، ولا سيما من حيث الخصوصية، واستقرار المأوى، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والمرافق المشتركة.

نوع مكان الإقامة	النسبة
مخيم نزوح عشوائي	52.4%
تجمعات سكنية مؤقتة	12.3%
منازل متضررة جزئياً/ شقق سكنية/ استضافة	10.9%
مخيمات تحت إشراف دولي / محلي	20.4%
مراكز إيواء مشتركة	4.0%
المجموع	100%

2. حجم الأسرة

بلغت نسبة الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين 1 و4 أفراد 20.5% ، بينما بلغت نسبة الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين 5 و8 أفراد 55.6% ، في حين بلغت نسبة الأسر التي يزيد عدد أفرادها على 8 أفراد 23.9% وبذلك، تمثل الأسر التي تضم خمسة أفراد فأكثر 79.5% بواقع 305 أسرة تقريباً من إجمالي العينة.

وتكتسب هذه الخاصية أهمية عند قراءة مؤشرات المأوى والمياه والغذاء، إذ يرتبط ارتفاع عدد أفراد الأسرة بزيادة الاحتياجات اليومية، وقد يفاقم تحديات الاكتظاظ وتقاسم المرافق والخدمات عندما تكون الموارد والخدمات المتاحة محدودة.

3. الفئات الأكثر هشاشة

الفئة	النسبة
أسر تضم أطفالاً دون الخامسة	54.8%
أسر تضم أشخاصاً فوق 60 عاماً	42.6%
أسر تضم نساء حوامل أو مرضعات	41.7%
أسر تضم أشخاصاً ذوي إعاقة	17.0%

ملاحظة: كانت هذه الأسئلة قابلة لأكثر من إجابة، ولذلك لا يُفترض أن يكون مجموع النسب 100%.

تُظهر البيانات وجود نسبة من الأسر تضم أفراداً قد يحتاجون إلى خدمات أو ترتيبات إضافية تراعي العمر، أو الحمل والرضاعة، أو الإعاقة. وتبرز أهمية ذلك عند تقييم مدى ملاءمة الخدمات الإنسانية، خصوصاً في مجالات الصحة والغذاء والمأوى والحماية، إذ قد لا تكون الخدمة العامة وحدها كافية لتلبية احتياجات جميع أفراد الأسرة.

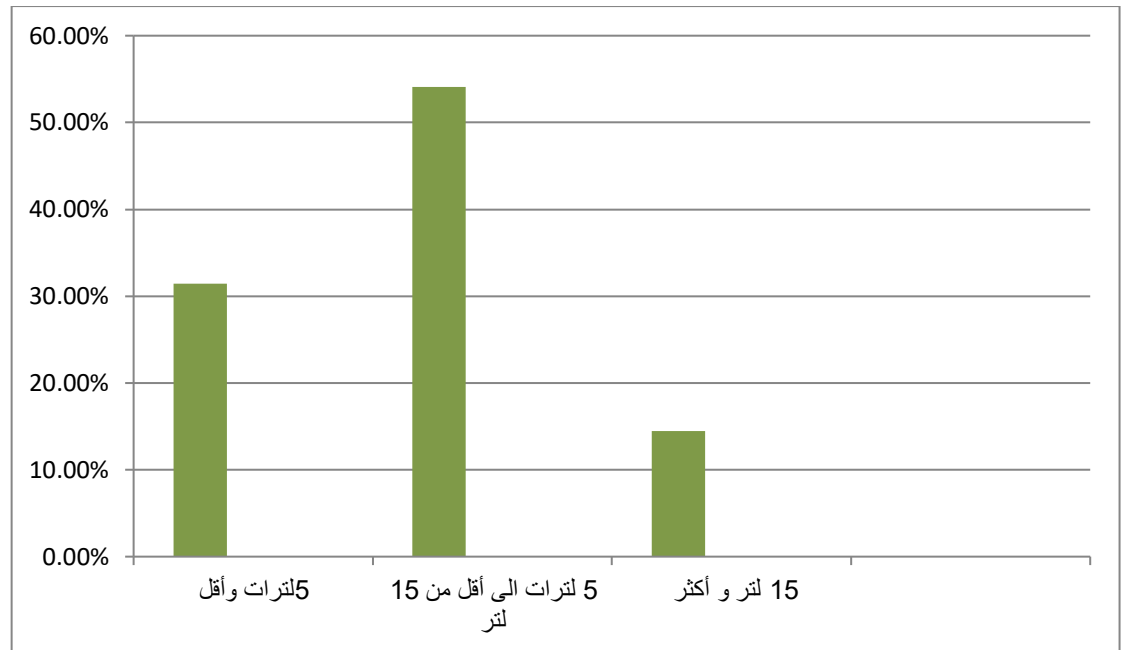
4. الوضع الاقتصادي لمعيل الأسرة

تظهر هذه النتائج محدودية فرص العمل المنتظم لدى الأسر المشمولة بالدراسة، مع ارتفاع نسبة الأسر التي أفادت بأن معيلها عاطل عن العمل تماماً، إلى جانب نسبة أخرى تعتمد على أعمال هشة أو مؤقتة. ويشكل ذلك أحد المؤشرات المهمة عند تحليل قدرة الأسر على تأمين احتياجاتها الأساسية والاعتماد على مواردها الذاتية.

وضع العمل	النسبة
عاطل عن العمل تماماً	67.4%
عمل منتظم	15.3%
عمل هش - مؤقت	17.3%

سادسًا: واقع الخدمات الإنسانية**1. المياه والإصحاح والنظافة الشخصية (WASH)**

1. كمية المياه: أفادت 31.4% من الأسر بأن حصة الفرد اليومية من المياه تقل عن 5 لترات، فيما أفادت 54.1% بالحصول على كمية تتراوح بين 5 وأقل من 15 لترًا، مقابل 14.5% أفادت بالحصول على 15 لترًا أو أكثر. وبذلك، تحصل 85.5% من الأسر المشمولة بالدراسة على 15 لترًا أو أقل للفرد يوميًا، ما يعني أن الغالبية لا تتجاوز المستوى المرجعي المستخدم في الدراسة لإمدادات المياه في حالات الطوارئ.



ب. جودة مياه الشرب: أفادت الأسر خلال المقابلات ومجموعات النقاش باستخدام مياه غير مفلترة أو باعتبارها غير آمنة للاستخدام بسبب الملوحة أو الاشتباه بالتلوث. ويعكس هذا المؤشر تقييم الأسر لجودة المياه ومخاوفها بشأن سلامتها، ولا يمثل نتيجة مخبرية تثبت تلوث المياه أو عدم صلاحيتها. كما أن عدم استخدام الفلتر، بحد ذاته، لا يكفي للحكم على سلامة المياه.

ج. إعادة استخدام المياه: أفادت 82.9% من الأسر بأنها تعيد استخدام المياه المستعملة دائمًا أو أحيانًا، مقابل 17.1% لا تعيد استخدامها. وتأتي هذه الممارسة في سياق محدودية الموارد المائية والضغط التي تواجهها الأسر في تأمين المياه لمختلف الاستخدامات.

د. الوصول إلى المياه: أظهرت المقابلات ومجموعات النقاش البؤرية أن بعض الأسر تضطر إلى نقل المياه يدويًا، وأن الوصول إلى نقاط المياه قد يتطلب قطع مسافات تتجاوز 500 متر، إلى جانب فترات انتظار قد تزيد على 60 دقيقة. وتترافق صعوبة الوصول مع أعباء مالية على الأسر؛ إذ أفادت 90.4% من الأسر بأنها تدفع أكثر من 20 شيكلًا يوميًا مقابل المياه والحطب معًا. وبلغت نسبة من تدفع بين 20 و50 شيكلًا 45.4%، فيما بلغت نسبة من تدفع أكثر من 50 شيكلًا 45.0%، مقابل 9.6% تدفع أقل من 20 شيكلًا.

وتظهر المؤشرات أن مشكلة المياه لدى الأسر المشمولة لا تتمثل في محدودية الكمية فقط، بل تتداخل فيها عدة أبعاد، تشمل انخفاض الكمية المتاحة، ومخاوف الأمان، وصعوبة الوصول، إلى جانب الأعباء المالية المرتبطة بتأمين المياه والحطب. ويشير ذلك إلى أن زيادة الإمداد وحدها قد لا تكون كافية ما لم تترافق مع تحسين نقاط الوصول وجودة المياه واستمرارية الخدمة، وتقليل الأعباء التي تتحملها الأسر.

إضاءة نوعية من إحدى جلسات النقاش البؤرية

خلال جلسة نقاش بؤري مع أسر نازحة في أحد مخيمات النزوح بمدينة غزة، وصف أحد المشاركين صعوبة الحصول على المياه وظروف المرافق الصحية، مشيرًا إلى طول فترة الانتظار، ومحدودية كمية المياه، واشتراك عدد كبير من الأسر في المراحيض.

وتتسق هذه الإفادة مع النتائج الكمية المتعلقة بمحدودية المياه وارتفاع تكلفة تأمينها، كما تسلط الضوء على تداخل مشكلات المياه والإصحاح والنظافة في البيئة المعيشية.

و. الإصحاح والمرافق الصحية

أفادت 61.6% من الأسر في بيئات النزوح المستهدفة باستخدام مرافق صحية مشتركة أو عامة، مقابل 38.4% أفادت باستخدام حمامات خاصة. كما أفادت 61.6% من الأسر بأن خدمات الصرف الصحي داخل أماكن نزوحهم والتخلص من النفايات والمكاه الصحية ضعيفة أو غير كافية.

وتشير هذه النتائج إلى تحديات في بيئة الإصحاح، خصوصًا في البيئات التي تعتمد فيها نسبة كبيرة من الأسر على مرافق مشتركة أو عامة، بما قد ينعكس على ظروف الخصوصية والنظافة وسهولة الاستخدام.

ز. مستلزمات النظافة

أفادت بعض الأسر خلال المقابلات ومجموعات النقاش البؤرية بعدم انتظام أو توقف الحصول على مستلزمات النظافة، بما في ذلك الصابون والمنظفات والمواد الأساسية اللازمة للاستخدام اليومي.

وتُعرض هذه المعطيات بوصفها نتائج نوعية، لعدم توفر نسبة استبائية معتمدة لها ضمن البيانات المستخدمة في هذا القسم. وتمثل مستلزمات النظافة جزءاً من الاستجابة الصحية والوقائية، وليس مجرد احتياج مادي منفصل.

إضاعة فنية: العوامل التشغيلية المؤثرة في توافر المياه

تساعد الإفادة الفنية التي قدمها المهندس محمد حجازي، العامل في مجال تشغيل وصيانة مرافق المياه، في تفسير بعض جوانب الفجوة التي رصدتها الأسر. فقد أشار إلى أن الفرق الفنية تواجه صعوبات في تشغيل الآبار ومحطات التحلية والضخ، وقدّر أن حصة الفرد في بعض مراكز ومخيمات النزوح تتخفّف إلى نحو 6-7 لترات يوميًا لمختلف الاستخدامات.

كما أشار إلى اعتماد استمرارية تشغيل مرافق المياه على توافر الوقود وقطع الغيار والمواد التشغيلية، وأن الانقطاعات في هذه المدخلات قد تؤدي إلى توقف الضخ أو تراجع جودته. وفيما يتعلق بجودة المياه، أوضح أن مرافق المياه تعمل على الفترة والتعقيم ضمن الإمكانيات المتاحة، في ظل تحديات مرتبطة بتوافر مواد التعقيم والكلورة ووسائل فحص الجودة، إضافة إلى مخاطر مرتبطة بظروف نقل المياه وتخزينها في بعض بيئات النزوح.

2. الأمن الغذائي والتغذية

أ. عدد الوجبات

لا تتضمن بيانات الاستبانة نسبة كمية معتمدة بشأن عدد الوجبات اليومية. إلا أن الإجابات المفتوحة حول الإجراءات التي اتخذتها الأسر للتعامل مع ظروفها المعيشية تضمنت إفادات عن تقليل عدد الوجبات، وإعطاء الأولوية للأطفال عند توزيع الطعام داخل الأسرة، وزيادة الاعتماد على المعلبات والأغذية النشوية.

ب. انتظام المساعدات الغذائية وآليات توزيعها

أفادت 77.9% من الأسر أي حوالي 298 أسرة من إجمالي العينة بعدم انتظام المساعدات الغذائية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن وصول المساعدة في إحدى مراحل التوزيع لا يضمن استمراريّتها أو انتظامها خلال الفترة اللاحقة، وهو ما يظل مهماً عند تقييم قدرة الأسرة على تأمين احتياجاتها الغذائية بصورة مستقرة.

كما أفادت 84.2% أي حوالي 322 أسرة من الأسر المشمولة بالدراسة بوجود ضعف في العدالة أو التنسيق في توزيع المساعدات، وفق تقييمها لآليات التوزيع. وتمثل هذه النسبة تقييماً من الأسر لعدالة التوزيع وآلياته، وليست قياساً مستقلاً للعدالة أو مقارنة بين برامج التوزيع المختلفة.

ج. التنوع الغذائي

أفادت 86.1% من الأسر بغياب أو عدم كفاية التنوع في القيمة الغذائية للمساعدات.

وتعكس هذه النتيجة تقييم الأسر لتنوع المساعدات الغذائية، لكنها لا تقيس بصورة مستقلة كمية السعرات أو البروتين أو العناصر الغذائية التي تحصل عليها الأسرة، كما لا تمثل تقييماً سريراً للحالة التغذوية.

إضاءة نوعية من المجموعة البؤرية في دير البلح

أفادت مجموعة من الأسر النازحة المشاركة في النقاش البؤري في دير البلح بأن النظام الغذائي أصبح يعتمد بدرجة أكبر على المعلبات والأغذية النشوية، في مقابل صعوبة الحصول على الخضروات واللحوم بسبب ارتفاع أسعارها وتراجع القدرة الشرائية.

وتدعم هذه الإفادات الاتجاه الذي أظهرته نتائج المسح بشأن ضعف التنوع الغذائي، كما توضح أن توافر بعض الأغذية في الأسواق لا يعني بالضرورة قدرة الأسر على شرائها.

د. الأطفال والحوامل والمرضعات

أفادت الأسر التي تضم أطفالاً دون الخامسة بظهور أعراض تعتبرها مرتبطة بالضعف أو نقص التغذية. وتقرأ هذه الإفادات كمؤشر قائم على الملاحظة الأسرية، ولا تُستخدم لتحديد معدل سريري لسوء التغذية.

كما أفادت الأسر التي تضم نساء حوامل أو مرضعات بعدم توافر أغذية متخصصة أو مكملات غذائية بصورة كافية، بما يشير إلى الحاجة إلى مراعاة المتطلبات الغذائية الخاصة بهذه الفئات ضمن تصميم وتوزيع المساعدات

3. المأوى والمواد غير الغذائية

أ. المساحة المعيشية

أظهرت الإفادات والملاحظات الميدانية وجود ضيق في مساحة المعيشة واكتظاظ في بعض بيئات النزوح، مع إفادات بشأن محدودية المساحة المغطاة المتاحة للأسر.

ويبلغ المرجع الإنساني المستخدم في الدراسة 3.5 متر مربع من المساحة المغطاة للفرد، وهو معيار يُستخدم هنا للمقارنة التحليلية مع ظروف المأوى، وليس بوصفه معياراً قانونياً بحد ذاته.

ب. حالة الخيام والصيانة

أفادت الأسر المقيمة في الخيام بوجود مشكلات تتعلق بتهالك الخيام أو عدم كفاية المواد المستخدمة في توفير الحماية من الظروف الجوية، إلى جانب ضعف التهوية والعزل، ومشكلات الأرضيات والحماية من الحرارة أو الأمطار.

كما أفادت 56.3% من الأسر بعدم توفر خدمات لصيانة الخيام أو إعادة تأهيلها مطلقاً ضمن المساعدات المقدمة. وتشير هذه النتائج إلى أن تحديات المأوى تتجاوز مجرد توفير مكان للإقامة، لتشمل جودة المأوى وصيانتها وقدرته على توفير الحماية والخصوصية وظروف معيشية ملائمة.

إضاءة حالة: ظروف المأوى والخصوصية

وصفت إحدى الأمهات النازحات المقيمات في مخيم عشوائي في شمال قطاع غزة ظروف المأوى من حيث ضعف الحماية من الحرارة والبرودة، والأرضية الترابية، ومحدودية الخصوصية، ونقص الفرش والأغطية.

وتوضح هذه الشهادة أن تقييم المأوى لا يرتبط بوجود مساحة مغطاة فقط، وإنما يشمل أيضاً جودة الخيمة، والعزل، والأرضية، والفرش، والخصوصية، وقدرتها على حماية أفراد الأسرة من الظروف الجوية.

ج. الفرش والمستلزمات الأساسية

أفادت 92.6% من الأسر أي حوالي 355 أسرة من حجم العينة بوجود نقص حاد في الأغطية والفرش والمستلزمات الأساسية. وتزداد أهمية هذا المؤشر في الأسر الكبيرة، في ظل ارتفاع عدد أفراد الأسرة وصعوبة توفير مستلزمات كافية لكل فرد.

د. الخصوصية والأمان والحماية

أفادت 70.4% من الأسر بعدم وجود برامج حماية للأطفال والنساء، إلى جانب إفادات بشأن عدم كفاية الأمان والخصوصية في بيئات النزوح.

وتبرز هذه النتيجة الحاجة إلى النظر إلى المأوى باعتباره مساحة معيشية وحماة في الوقت نفسه، بحيث لا يقتصر تقييم الاستجابة على توفير المواد والمكان، بل يشمل الخصوصية والسلامة واحتياجات الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

4. الصحة والرعاية الطبية

أ. الوصول إلى الرعاية الصحية

أفادت 50% من الأسر بصعوبة شديدة أو تعذر الوصول إلى الرعاية الصحية عند الحاجة.

كما أفادت الأسر بوجود نقص في توافر الأدوية الأساسية وأدوية الحالات المزمنة بصورة كافية في بعض النقاط الطبية المجانية. ولا يعني وجود نقطة طبية في منطقة النزوح بالضرورة أن الخدمة متاحة فعلياً لجميع الأسر؛ إذ قد تتأثر إمكانية الاستفادة منها بالمسافة، وتكاليف التنقل، والاكتظاظ، وتوافر الكوادر والأدوية.

وقد تتداخل صعوبات الوصول إلى الرعاية الصحية مع الأعباء الاقتصادية التي تواجهها الأسر، لا سيما عندما تضطر الأسرة إلى شراء الأدوية من السوق.

ب. صحة النساء والأطفال والفئات ذات الاحتياجات الإضافية

أفادت الأسر التي تضم نساء حوامل أو حالات مرتبطة بالأمومة بصعوبة الحصول على المتابعة الصحية اللازمة. كما أفادت 83% من الأسر المشمولة بالدراسة بأن احتياجات الفئات ذات الاحتياجات الإضافية لم تُراعَ بصورة كافية في المساعدات.

وتشير هذه النتيجة إلى وجود فجوة في مواءمة بعض المساعدات مع الاحتياجات المختلفة داخل الأسرة، خصوصاً عندما تتطلب بعض الفئات خدمات أو مواد أو متابعة متخصصة.

سابعاً: التحليل المعياري للفجوات

يهدف هذا القسم إلى مقارنة النتائج الميدانية بالمعايير والمؤشرات الإنسانية ذات الصلة، بهدف تحديد حجم الفجوات في الخدمات الأساسية المقدمة للأسر النازحة، وتحويل النتائج الكمية والنوعية إلى قراءة معيارية يمكن الاستناد إليها في التخطيط والمساءلة والمناصرة.

المعيار الإنساني	المؤشر المعياري ذي الصلة	النتيجة وفق الاستبيان والإفادات	قراءة الفجوة
المياه – الكمية	تشير المعايير الإنسانية إلى توفير نحو 15 لتراً للفرد يومياً في ظروف الطوارئ، مع مراعاة السياق والمرحلة.	أفادت 85.5% من الأسر بالحصول على 15 لتراً أو أقل للفرد يومياً، منها 31.4% بأقل من 5 لترات، و 54.1% بين 5 وأقل من 15 لتراً.	فجوة كمية واضحة في إمدادات المياه لدى غالبية الأسر المشمولة بالدراسة مقارنة بالمستوى المرجعي
المياه – إمكانية الوصول الفعلي	تؤكد المعايير أهمية أن تكون نقاط المياه متاحة بصورة يمكن الوصول إليها دون أعباء زمنية أو جسدية مفرطة.	أفادت 42.1% من الأسر بأن مستوى توفر المياه ضعيف أو غير كافٍ، كما أظهرت الإفادات النوعية صعوبات مرتبطة بالمسافة والحمل اليدوي وطول فترات الانتظار.	لا تقتصر الفجوة على كمية المياه، بل تمتد إلى سهولة الوصول إليها والوقت والجهد اللازمين للحصول عليها.
جودة المياه وسلامتها	ينبغي أن تكون المياه المستخدمة للشرب والاستخدامات الأساسية مأمونة ومناسبة للاستهلاك	أفادت الأسر باستخدام مياه غير مفلترة أو اعتبارها غير آمنة بسبب الملوحة أو الاشتباه بالتلوث.	تمثل النتيجة مؤشراً على فجوة في مأمونية المياه من منظور الأسر، ولا تعني إثبات وجود تلوث مخبري لعدم إجراء فحوص مخبرية ضمن الدراسة.

الإصحاح وإدارة النفايات	توصي المعايير بتوفير مرافق إصحاح مناسبة وأمنة وقابلة للاستخدام، مع إدارة ملائمة للنفايات.	أفادت 61.6% من الأسر باستخدام مرافق صرف صحي مشتركة أو عامة، كما وصفت النسبة نفسها مستوى الإصحاح وإدارة النفايات بأنه ضعيف أو غير كافٍ.	تشير النتائج إلى فجوة في جودة مرافق الإصحاح ومستوى ملائمتها، إضافة إلى أعباء الاستخدام المشترك.
مواد النظافة	ينبغي أن تتوافر مستلزمات النظافة بصورة منتظمة وكافية.	أظهرت الإفادات النوعية عدم انتظام وصول بعض مستلزمات النظافة أو توقفها في بعض مواقع النزوح.	تعكس الإفادات فجوة في استمرارية توفير مستلزمات النظافة، مع ضرورة عدم تعميمها على كامل العينة دون مؤشر كمي مماثل.
الغذاء - انتظام المساعدة	تتطلب الاستجابة الغذائية توفير الغذاء بصورة منتظمة بما يسمح للأسر بتلبية احتياجاتها الأساسية.	أفادت 77.9% من الأسر بأن المساعدات الغذائية تصل بصورة غير منتظمة.	تظهر فجوة في انتظام المساعدة الغذائية واستمراريتها.
الغذاء - والتنوع	لا يقتصر adequacy الغذائي على الكمية، بل يشمل تنوع الغذاء وملاءمته للاحتياجات التغذوية.	أفادت 86.1% من الأسر بأن القيمة الغذائية والتنوع في المساعدات الغذائية غير كافيين أو ضعيفين.	تشير النتيجة إلى فجوة واسعة في التنوع الغذائي وملاءمة المساعدة للاحتياجات الأسرية.
ملاءمة المساعدات	يفترض أن تتناسب المساعدات مع الاحتياجات الفعلية للأسر وأن تكون قابلة للاستخدام بصورة مباشرة.	أفادت 76.4% من الأسر ببيع جزء من المساعدات لتأمين احتياجات أخرى.	قد تعكس النتيجة عدم تطابق بعض المساعدات مع الأولويات الفعلية للأسر، أو الحاجة إلى تغطية احتياجات لا توفرها المساعدة، ولا ينبغي تفسيرها وحدها باعتبارها دليلاً على سوء استخدام المساعدات.
المأوى والمساحة والخصوصية	تشير المعايير الإنسانية إلى أهمية توفير مساحة معيشية كافية وأمنة، مع مراعاة الخصوصية والحماية.	أظهرت الإفادات النوعية وجود اكتظاظ وظروف مأوى غير ملائمة في عدد من مواقع النزوح.	تكشف الإفادات عن فجوات في المساحة والخصوصية والملاءمة السكنية، مع ضرورة ربط أي نسبة كمية محددة بالنسب والمقام الخاصين بها.
صيانة الخيام	ينبغي أن يتمكن النازحون من الوصول إلى مواد وخدمات	أفادت 56.3% من الأسر بعدم حصولها على خدمات إعادة تأهيل للخيام، ووصفت	تعكس النتائج فجوة في استمرارية صيانة المأوى وقدرته على توفير الحماية المناسبة.

	تسمح بالمحافظة على المأوى وإصلاحه.	30.9% مستوى هذه الخدمات بأنه ضعيف.	
المواد غير الغذائية	ينبغي توفير مستلزمات النوم والملابس والأدوات الأساسية وغيرها بما يتناسب مع احتياجات الأسر.	أفادت 92.6% من الأسر بوجود نقص شديد في البطانيات والفرش والمستلزمات الأساسية	فجوة مرتفعة جداً في توفر مستلزمات المأوى الأساسية
الحماية والخصوصية في المأوى	ينبغي أن تراعي أماكن النزوح احتياجات الحماية والسلامة والخصوصية، ولا سيما للأطفال والنساء والفئات ذات الاحتياجات الإضافية.	أفادت 70.4% من الأسر بعدم وجود برامج حماية موجهة للأطفال والنس	تشير النتيجة إلى فجوة في مكونات الحماية المصاحبة للاستجابة السكنية والخدماتية.
الصحة – الوصول إلى الخدمة	تتطلب الاستجابة الصحية إتاحة خدمات صحية مناسبة ويمكن الوصول إليها بصورة فعالة وفي الوقت المناسب.	أفادت نحو 50% من الأسر بوجود صعوبة شديدة في الوصول إلى الخدمات الصحية أو عدم الوصول إليها.	فجوة واضحة في الوصول الفعلي إلى الرعاية الصحية
الأدوية والمستلزمات الطبية	يفترض توفر الأدوية والمستلزمات الأساسية بصورة مستمرة وفق الاحتياجات الصحية.	أظهرت الإفادات النوعية نقصاً متكرراً في بعض الأدوية والمستلزمات الطبية.	تشير الإفادات إلى فجوة في استمرارية توفر بعض المدخلات الصحية، مع عدم تحويلها إلى نسبة كمية غير مقاسة في الاستبيان.
لقدرة الاقتصادية على تأمين الاحتياجات	تتطلب الاستجابة الإنسانية مراعاة القدرة الفعلية للأسر على الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، وليس مجرد توفرها الاسمي.	أفادت 67.4% من الأسر بأن معيها عاطل عن العمل، كما أفادت 90.3% بانخفاض دخلها بأكثر من 80% مقارنة بما قبل الحرب.	تعكس المؤشرات الاقتصادية ضعف القدرة على تغطية الاحتياجات الأساسية، وتزيد من حساسية الأسر لأي نقص أو انقطاع في الخدمات والمساعدات.
القدرة على تحمل تكلفة الاحتياجات الأساسية	ينبغي ألا تتحول الاحتياجات الأساسية والخدمات الضرورية	أفادت 91.7% من الأسر باضطرابها إلى دفع مبالغ مرتفعة لتأمين احتياجات أساسية مفقودة، كما تتحمل 90.4% تكلفة تتجاوز 20 شيكلاً يومياً لنقل المياه والحطب معاً.	تشير النتيجة إلى انتقال جزء من تكلفة الاحتياجات الأساسية إلى الأسر نفسها، في سياق اقتصادي شديد الهشاشة.

		إلى عبء مالي يتجاوز قدرة الأسرة على التحمل	
--	--	---	--

خلاصة التحليل المعياري

تكشف المقارنة عن فجوات لا تتركز في جانب واحد من الاستجابة، وإنما تمتد إلى كمية الخدمات، وإمكانية الوصول إليها، واستمراريتها، ومأمونيتها، وملاءمتها، والقدرة الاقتصادية على تحمل تكلفتها. وتبرز بصورة خاصة فجوات المياه والغذاء والمأوى والمواد غير الغذائية والوصول إلى الرعاية الصحية، بالتوازي مع تراجع القدرة الاقتصادية للأسر. وبذلك، فإن تقييم كفاية الاستجابة لا ينبغي أن يقتصر على وجود الخدمة أو المساعدة، بل يستلزم النظر إلى قدرة الأسرة على الوصول إليها والاستفادة منها بصورة منتظمة وأمنة وملائمة لاحتياجاتها.

ثامناً: الانعكاسات الاقتصادية والمعيشية

لا تتفصل الفجوات الخدمية التي أظهرتها الدراسة عن الظروف الاقتصادية التي تعيشها الأسر المشمولة بالدراسة. وتظهر البيانات أن تراجع الدخل، وارتفاع تكلفة تأمين الاحتياجات الأساسية، وصعوبة الحصول على السيولة النقدية، تتزامن مع صعوبات في الوصول إلى عدد من الخدمات والسلع الأساسية.

1. فقدان مصادر الدخل

أفادت 67.4% من الأسر بأن معيل الأسرة عاطل عن العمل تماماً بواقع 258 أسرة من العينة . مقابل 17.3% يعملون بشكل مؤقت و 15.3% فقط لديهم عمل منتظم في الحكومة او مؤسسات خاصة.

وتوضح الإفادات النوعية حجم التحول الذي قد يطرأ على الأسرة عند فقدان مصدر الدخل؛ إذ وصف أحد معيلي الأسر النازحة في المحافظة الوسطى فقدان عمله ومصدر رزقه، واضطراره إلى بيع أصول شخصية وتأمين بعض الاحتياجات من خلال موارد محدودة، بما في ذلك إعادة توجيه جزء من المساعدات العينية لتغطية احتياجات أخرى.

وتتسجم هذه الإفادة مع الاتجاه العام الذي تعكسه المؤشرات الاقتصادية، حيث يظهر فقدان الدخل في سياق أوسع من تراجع القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية والاعتماد المتزايد على الموارد المتاحة داخل الأسرة.

2. القدرة الشرائية والدخل

أفادت 90.3% أي حوالي 346 أسرة من الأسر المشمولة بالعينة بأن دخلها انخفض بأكثر من 80% مقارنة بما كان عليه قبل الحرب، وهو مؤشر على عمق التراجع الاقتصادي الذي تصفه الأسر المشمولة بالدراسة.

ويقصد بالقدرة الشرائية المدركة في هذه الدراسة تقدير الأسرة للتغير الذي طرأ على قدرتها على شراء الاحتياجات الأساسية مقارنة بوضعها السابق، وفق فئات الاستجابة المحددة في الاستبانة. وبذلك، يعكس هذا المؤشر تقييم الأسر لوضعها المعيشي والاقتصادي، ولا يمثل قياساً محاسبياً مستقلاً للدخل الفعلي أو للأسعار.

3. ارتفاع تكلفة تأمين الاحتياجات الأساسية

أفادت 91.7% أي 351 أسرة تقريباً من الأسر داخل العينة باضطرارها إلى دفع مبالغ مرتفعة لتأمين احتياجات أساسية مفقودة أو غير متاحة بصورة كافية ضمن الخدمات والمساعدات المقدمة.

وتشير هذه النتيجة إلى أن نقص توافر بعض الاحتياجات قد يتحول إلى تكلفة مباشرة تتحملها الأسرة، بما يزيد من الضغوط الواقعة عليها في ظل تراجع مصادر الدخل وضعف القدرة على الحصول على السيولة النقدية.

4. السيولة النقدية وضغوط السوق

ما تزال صعوبة الوصول إلى السيولة النقدية تمثل عائقاً أمام الأسر، رغم توسع استخدام تطبيقات الدفع والتحويلات البنكية والحوالات الإلكترونية. وتتمثل المشكلة، بحسب الإفادات، في محدودية القدرة على تحويل الأرصدة الإلكترونية إلى نقد فعلي في بعض الحالات، إلى جانب ارتفاع العمولات والرسوم المرتبطة بالسحب النقدي، بما يقلل من القيمة الفعلية للأموال المتاحة للأسرة.

وفي السياق نفسه، أفادت 86.1% من الأسر بأن نقص الخدمات والمساعدات ساهم، من وجهة نظرها، في ظهور ممارسات مرتبطة بالسوق السوداء وزيادة الأعباء الواقعة على النازحين. وتُفهم هذه النتيجة بوصفها تقييماً مدرّكاً من الأسر للعلاقة بين نقص الخدمات والمساعدات وظهور هذه الممارسات، ولا تمثل قياساً مستقلاً لحجم السوق السوداء أو إثباتاً لعلاقة سببية.

وتشكل تكاليف بعض الاحتياجات اليومية مثلاً إضافياً على هذا الضغط؛ فقد أفادت 90.4% من الأسر بأنها تتحمل أكثر من 20 شيكلاً يومياً لتأمين المياه والحطب معاً، بما يعكس عبئاً مالياً متكرراً في ظل انخفاض الدخل.

تاسعاً: استراتيجيات التكيف الأسرية

في مواجهة الضغوط الاقتصادية والخدمية، تلجأ الأسر النازحة إلى مجموعة متنوعة من التدابير لتأمين احتياجاتها اليومية والتعامل مع النقص في الدخل والخدمات والسلع الأساسية. ولا تحمل هذه التدابير الدلالة نفسها؛ فبعضها يقتصر على

إعادة ترتيب الموارد المتاحة أو تقاسمها، بينما ينطوي بعضها الآخر على تقليص الاستهلاك، أو الاستدانة، أو بيع الأصول، بما قد يزيد من الأعباء الواقعة على الأسرة ويقلل من قدرتها على مواجهة الاحتياجات المستقبلية.

وأفادت 71.6% من الأسر باعتمادها استراتيجيات تكيف قاسية، بما يعكس اتساع نطاق الضغوط التي تواجهها الأسر في تلبية احتياجاتها الأساسية. وتظهر الإفادات أن استراتيجيات التكيف لا تتخذ نمطًا واحدًا، بل تختلف بحسب طبيعة الاحتياج، والموارد المتاحة للأسرة، ومكان الإقامة وظروف المأوى، ومدى إمكانية الوصول إلى الخدمات والأسواق.

1. استراتيجيات مرتبطة بالاستهلاك الغذائي

تشمل استراتيجيات التكيف الغذائي تقليل حجم الوجبات أو عددها، وتغيير نوع الغذاء أو خفض جودته، إلى جانب إعطاء الأولوية للأطفال عند توزيع الغذاء داخل الأسرة. وتكشف هذه الممارسات عن إعادة توزيع الموارد الغذائية المحدودة داخل الأسرة استجابة لضغط الاحتياجات. كما تشير الإفادات إلى الاعتماد بصورة أكبر على الأغذية المتاحة أو الأقل تكلفة، في ظل محدودية التنوع الغذائي وارتفاع كلفة تأمين بعض المواد الأساسية.

وتكتسب هذه الاستراتيجيات أهمية خاصة عند قراءتها إلى جانب نتيجة الدراسة التي أظهرت ضعف التنوع والقيمة الغذائية للمساعدات الغذائية لدى نسبة مرتفعة من الأسر، بما يجعل التكيف الغذائي أحد المجالات التي تتحمل فيها الأسرة جزءًا من أثر نقص الموارد.

2. الاستراتيجيات المالية والاستهلاكية

أفادت الأسر باللجوء إلى الاستدانة والشراء بالآجل لتأمين الاحتياجات الأساسية. ويسمح هذا السلوك بتغطية الاحتياجات الآنية، لكنه قد يؤدي إلى تراكم التزامات مالية لاحقة ويحد من قدرة الأسرة على إدارة مواردها مستقبلاً.

وتشمل الاستراتيجيات المالية، بحسب الإفادات، إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وتأجيل بعض الاحتياجات غير العاجلة، وتوجيه الموارد المتاحة نحو الغذاء والمياه والوقود والاحتياجات الأكثر إلحاحًا.

كما ظهرت في الإفادات النوعية حالات لجوء بعض الأطفال والفتية إلى أعمال بسيطة، مثل جمع الحطب أو بيع بعض السلع أو نقل المياه، مقابل عوائد محدودة. وتُعرض هذه الممارسات بوصفها إفادات نوعية، ولا تُعامل كنسبة ممثلة لجميع الأسر المشمولة بالدراسة.

3. استراتيجيات مرتبطة بالأصول والموارد

تشمل هذه الاستراتيجيات بيع المدخرات أو الممتلكات الشخصية لتأمين الاحتياجات الأساسية. ويكتسب هذا النمط أهمية خاصة لأنه لا يوفر موردًا آنيًا فحسب، بل قد يؤدي إلى استنزاف أصول يمكن أن تعتمد عليها الأسرة لاحقًا في استعادة مصدر دخلها أو تحسين ظروفها المعيشية.

وتتدرج ضمن هذا المسار أيضًا إعادة توجيه بعض الموارد أو الممتلكات المتاحة داخل الأسرة نحو الاحتياجات الأكثر إلحاحًا، بما يعكس انتقال الأسرة من إدارة مواردها بهدف الاستقرار إلى استخدامها لتغطية الاحتياجات اليومية.

4. استراتيجيات مرتبطة بالمأوى حسب مكان الإقامة

تختلف استراتيجيات التكيف السكني باختلاف نوع المأوى الذي تقيم فيه الأسرة، ولذلك من المفيد قراءة هذه الاستراتيجيات في ضوء أماكن الإقامة المختلفة التي شملتها الدراسة.

أ. الأسر المقيمة في الخيام ومواقع النزوح العشوائية

تظهر لدى الأسر المقيمة في الخيام استراتيجيات مرتبطة بالحفاظ على المأوى والتعامل مع تدهور ظروفه، ومنها ترقيع الخيام وإعادة استخدام مواد بسيطة مثل النايلون والكرتون لتغطية الأجزاء المتضررة أو الحد من تأثير الظروف الجوية.

كما تشمل الإفادات تقاسم بعض المساحات والموارد بين الأسر المتجاورة، بما في ذلك استخدام مرافق أو أدوات مشتركة عند الحاجة، بهدف تقليل التكاليف والاستهلاك.

ب. الأسر المقيمة في مراكز أو مخيمات تحت إشراف جهات دولية أو محلية

تعتمد الأسر في هذه المواقع بصورة أكبر على الموارد والخدمات المشتركة، مثل مرافق المياه والإصحاح والطهي والخدمات الجماعية، وهو ما يمكن أن يخفف بعض تكاليف توفير الاحتياجات بشكل منفرد، لكنه قد يرتبط في المقابل بالاستخدام المشترك للمرافق والانتظار والازدحام والاعتماد على انتظام الخدمات المقدمة في الموقع.

ج. الأسر المقيمة في مراكز الإيواء الجماعية

تتجه استراتيجيات التكيف في أماكن الإيواء الجماعي إلى تقاسم المساحات والمرافق والموارد مع عدد أكبر من الأشخاص، وقد تشمل إعادة تنظيم المساحة المحدودة داخل مكان الإقامة بما يسمح باستيعاب أفراد الأسرة وتلبية احتياجاتهم الأساسية..

د. الأسر المقيمة في منازل أو شقق متضررة أو لدى أسر مضيفة

تلجأ بعض الأسر المقيمة في منازل متضررة أو لدى أسر أخرى إلى إعادة توزيع المساحات المتاحة واستيعاب أكثر من أسرة في المسكن نفسه، بهدف تقاسم تكاليف السكن والاحتياجات اليومية.

وقد يوفر هذا النمط حماية أفضل نسبياً من بعض ظروف الخيام، لكنه قد يؤدي في المقابل إلى الاكتظاظ وتقليص الخصوصية وزيادة الضغط على المياه والإصحاح والطاقة والموارد المنزلية.

هـ. الأسر المستأجرة

بالنسبة للأسر التي تمكنت من الاستئجار، تتمثل استراتيجية التكيف الأساسية في تحمل تكلفة السكن من موارد محدودة، مع إعادة ترتيب الإنفاق على حساب احتياجات أخرى بالإضافة للجوء لاختيار مساكن أقل تكلفة مثل البيوت غير كاملة التشطيب أو مشاركة المسكن مع أسرة أخرى لتقليل العبء المالي.

5. استراتيجيات مرتبطة بالطاقة والوقود

تشمل الإفادات استخدام الحطب والكرتون والملابس والبرابيش وغيرها من البدائل للطهي عند صعوبة الحصول على مصادر الوقود المعتادة أو ارتفاع تكلفتها. ويمثل هذا النمط استجابة مباشرة لمحدودية الموارد المتاحة لتأمين احتياجات الطاقة اليومية.

ولا تقتصر أهمية هذه الاستراتيجية على كونها وسيلة لتأمين الطهي، بل تعكس اضطراب الأسر إلى استخدام موارد بديلة ومتاحة محلياً عندما يتعذر الحصول على مصادر الطاقة المعتادة.

6. استراتيجيات مرتبطة بالمياه

أفادت 82.9% من الأسر بإعادة استخدام المياه، وهو ما يشير إلى أن إعادة الاستخدام أصبحت إحدى آليات التعامل مع محدودية الإمدادات المائية. وتختلف طبيعة هذه الاستراتيجية بحسب نوع المأوى وإمكانية الوصول إلى نقاط المياه

الخيمة → تخزين محدود + عبوات مؤقتة + صعوبة النقل + تقاسم المياه + إعادة الاستخدام.

البيت → تخزين منزلي أكبر + استخدام الخزانات + شراء المياه + إعادة الاستخدام.

الإيجار → شراء المياه + تحمل تكلفة إضافية + مشاركة السكن/الخزان عند وجود أكثر من أسرة.

مركز الإيواء → الاعتماد على نقطة جماعية + الانتظار + التخزين المحدود + تقاسم الموارد.

7. استراتيجيات مرتبطة بالمساعدات الإنسانية

أفادت 76.4% من الأسر ببيع جزء من المساعدات التي تحصل عليها لتأمين احتياجات أخرى.

ولا ينبغي قراءة هذه النتيجة باعتبارها سلوكًا اختياريًا بالضرورة، فقد تعكس الحاجة إلى تحويل المساعدة إلى مورد يلبي أولوية أخرى غير مغطاة، أو عدم تطابق نوع المساعدة مع الاحتياج الفعلي للأسرة.

كما أظهرت الإفادات النوعية لجوء بعض الأسر إلى مقايضة مواد إغاثية لا تحتاجها أو لا تستطيع استخدامها بمواد أخرى أكثر إلحاحًا، مثل الطحين أو حفاضات الأطفال أو المياه الصالحة للشرب.

وتشير هذه الممارسات إلى أن الأسرة لا تتعامل مع المساعدة بوصفها موردًا منفصلًا عن بقية احتياجاتها، وإنما تعيد توجيهها بحسب أولوياتها اليومية وقدرتها على الوصول إلى السلع والخدمات الأخرى.

8. استراتيجيات اجتماعية قائمة على تقاسم الموارد

ظهرت في الإفادات النوعية أشكال من تقاسم الموارد بين الأسر المتجاورة، مثل مشاركة موقد طهي واحد بين عدة خيام، بهدف تقليل استهلاك الحطب وتوزيع كلفته إضافة إلى تقاسم بعض أدوات الطهي أو غيرها من الموارد المتاحة.

9. استراتيجيات مرتبطة بالحصول على السيولة النقدية

في ظل صعوبة الحصول على النقد، تلجأ الأسر إلى مجموعة من التدابير لتوفير السيولة اللازمة للإنفاق اليومي، بما في ذلك الاستدانة، أو بيع بعض الممتلكات، أو تحويل بعض المساعدات العينية إلى نقد من خلال بيعها.

وتزداد أهمية هذه الاستراتيجيات في ظل ارتفاع العملات المرتبطة بالسحب والتحويل النقدي

10. استراتيجيات مرتبطة بالعمل ومصادر الدخل

في ظل ارتفاع نسبة البطالة وتراجع الدخل، قد تتجه الأسر إلى البحث عن مصادر دخل مؤقتة أو هامشية لتغطية الاحتياجات الأساسية. وقد أظهرت الإفادات النوعية حالات لجوء بعض الأطفال والفتية إلى أعمال بسيطة مقابل عوائد محدودة.

قراءة متكاملة لمسار التكيف الأسري

فقدان أو تراجع الدخل



انخفاض القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية



صعوبة الوصول إلى بعض الخدمات والسلع وارتفاع تكلفتها

↓
إعادة ترتيب الاستهلاك والإنفاق وتقاسم الموارد

↓
الاستدانة أو البحث عن مصادر دخل بديلة

↓
بيع أو استنزاف جزء من الموارد والأصول المتاحة

↓
تراجع هامش القدرة على التعافي مستقبلاً

عاشراً: الفئات ذات الاحتياجات الإضافية

تُظهر خصائص الأسر المشمولة بالدراسة وجود نسب مهمة من الأسر التي تضم أفراداً قد يحتاجون إلى خدمات أو ترتيبات إضافية. فقد أفادت 54.8% من الأسر بوجود أطفال دون الخامسة، و42.6% بوجود أشخاص فوق سن الستين، و41.7% بوجود نساء حوامل أو مرضعات، و17.0% بوجود أشخاص ذوي إعاقة، فيما أفادت 4.0% بوجود أشخاص يحتاجون إلى رعاية أو علاج مستمر.

وتُقرأ هذه النسب بصورة مستقلة، إذ يمكن أن تضم الأسرة الواحدة أكثر من فئة، ولذلك لا يُتوقع أن يصل مجموعها إلى 100%.

وتبرز هذه التركيبة ضرورة مراعاة اختلاف الاحتياجات عند تصميم الخدمات والمساعدات، ولا سيما في مجالات الصحة، والغذاء، والمياه والإصحاح، والمأوى، والحماية، وإمكانية الوصول. كما تقتضي الاستجابة مراعاة العوائق التي قد تواجهها بعض هذه الفئات في الوصول إلى نقاط المياه، ومرافق الإصحاح، والخدمات الصحية، ومراكز توزيع المساعدات.

ولا يقتصر الأمر على تخصيص المساعدة بحسب الفئة، بل يشمل أيضاً ضمان أن تكون الخدمات متاحة وقابلة للوصول وملائمة للظروف الوظيفية والصحية والاجتماعية لأفراد الأسرة الذين يحتاجون إلى ترتيبات إضافية.

الحادي عشر: خارطة طريق المناصرة الإنسانية والحقوقية

تهدف خارطة طريق المناصرة إلى تحويل نتائج الدراسة من مؤشرات ميدانية إلى أولويات عملية قابلة للمتابعة، من خلال الربط بين الدليل الميداني، والفجوة المحددة، والمرجع الإنساني أو الحقوقي ذي الصلة، والمطلب المناصري، والجهة المستهدفة، ومؤشرات المتابعة.

وتتركز الخارطة في سبعة مسارات رئيسية: المياه والإصحاح، الأمن الغذائي والتغذية، المأوى والحماية، الصحة والأدوية، الدخل والقدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية، حماية الأصول والحد من استراتيجيات التكيف المستنزفة، والمساءلة القائمة على البيانات.

المسار الأول: المياه والوصول إلى المياه المأمونة

- **المطلب المناصري:** رفع كمية المياه المتاحة للأسر، وتقليل المسافة وزمن الانتظار، وتحسين انتظام الخدمة، وضمان الفحص المنتظم لجودة المياه ومأمونيتها.
- **الجهات المستهدفة:** الجهات الإنسانية العاملة في قطاع المياه والإصحاح والنظافة الصحية (WASH)، والبلديات، والجهات المسؤولة عن تشغيل مصادر المياه وتوزيعها، والجهات القادرة على التأثير في وصول الإمدادات والمدخلات اللازمة لاستمرار الخدمة.
- **مؤشرات المتابعة:** كمية المياه المتاحة للفرد يوميًا، ومتوسط زمن الانتظار، والمسافة إلى مصدر المياه، وانتظام الخدمة، ونتائج فحوص جودة المياه.

المسار الثاني: الأمن الغذائي والتغذية

- **المطلب المناصري:** تحسين انتظام المساعدات الغذائية وتنوعها وملاءمتها، وتعزيز آليات تقييم الاحتياجات، وضمان خدمات الكشف والإحالة والمتابعة التغذوية للفئات التي تحتاج إلى دعم إضافي.
- **الجهات المستهدفة:** الجهات العاملة في الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، ووزارة الزراعة، والجهات المانحة، والجهات المسؤولة عن تصميم وتنفيذ برامج المساعدات الغذائية.
- **مؤشرات المتابعة:** انتظام التوزيع، ومؤشرات التنوع الغذائي، ومدى ملائمة الحصص للاحتياجات، وتغطية خدمات الكشف والإحالة والمتابعة التغذوية.

المسار الثالث: المأوى والحماية

- **المطلب المناصري:** توفير مواد وخدمات صيانة وإصلاح الخيام، وتحسين ظروف المأوى، ومعالجة الاكتظاظ، وتحسين تصميم مواقع النزوح والمرافق المشتركة بما يعزز الخصوصية والسلامة والحماية.
- **الجهات المستهدفة:** الجهات العاملة في قطاعي المأوى والحماية، بما في ذلك التجمعات التنسيقية ذات الصلة، والمؤسسات المحلية والدولية، ووزارة التنمية الاجتماعية، والجهات المانحة، وإدارات مواقع النزوح.

- **مؤشرات المتابعة:**نسبة الأسر التي تحصل على مواد أو خدمات صيانة عند الحاجة، ومستوى ملائمة المأوى، وتوافر مستلزمات النوم والمواد غير الغذائية، وتوافر ترتيبات ومرافق تراعي الخصوصية والحماية.

المسار الرابع: الصحة والأدوية

- **المطلب المناصري:** توسيع نطاق الخدمات الصحية الثابتة والمتنقلة، وتحسين آليات الإحالة، وضمان استمرارية توفير الأدوية الأساسية وأدوية الأمراض المزمنة.
- **الجهات المستهدفة:** وزارة الصحة، والجهات الصحية والإنسانية، والجهات المانحة، والجهات المسؤولة عن توفير الأدوية والخدمات الصحية.
- **مؤشرات المتابعة:** توافر الأدوية الأساسية وأدوية الأمراض المزمنة، ونسبة الأسر القادرة على الوصول إلى الرعاية عند الحاجة، وعدد ونسبة نقاط تقديم الخدمة التي تعمل بصورة منتظمة.

المسار الخامس: الدخل والقدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية

- **المطلب المناصري:** توسيع الدعم النقدي حيثما تسمح ظروف الاستجابة، وتعزيز برامج التعافي الاقتصادي المبكر وسبل العيش، مع حماية الأصول والقدرات الإنتاجية المتبقية للأسر.
- **الجهات المستهدفة:** وزارة العمل، والقطاع الخاص، والجهات الحكومية، والجهات الإنسانية والمانحة، وبرامج التعافي المبكر وسبل العيش، والجهات العاملة في مجال الحماية الاجتماعية.
- **مؤشرات المتابعة:** عدد الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية، والقيمة الصافية للدعم، وقدرة الأسر على تغطية الاحتياجات الأساسية، وتوافر فرص عمل أو مصادر دخل مؤقتة وآمنة حيثما أمكن.

المسار السادس: حماية الأصول والحد من استراتيجيات التكيف المستنزفة

- **المطلب المناصري:** تقليل الحاجة إلى بيع الأصول أو زيادة الديون أو تقليص الاستهلاك الغذائي، من خلال الجمع بين المساعدة العاجلة، والدعم النقدي حيثما يكون مناسباً، وبرامج سبل العيش والحماية الاجتماعية.
- **الجهات المستهدفة:** الجهات الإنسانية والمانحون، وبرامج الحماية وسبل العيش والتعافي المبكر.
- **مؤشرات المتابعة:**نسبة الأسر التي تلجأ إلى بيع الأصول أو الاستدانة أو تقليص الغذاء، والتغير في هذه المؤشرات بالتوازي مع تحسن الوصول إلى الدعم والمساعدات.

المسار السابع: المساءلة القائمة على البيانات

- **المطلب المناصري:** تعزيز جمع البيانات الميدانية الدورية، وربط نتائج التقييمات بآليات التخطيط وتخصيص الموارد والمساءلة، وإشراك الأسر النازحة في تقييم جودة الخدمات والإبلاغ عن الفجوات.
- **الجهات المستهدفة:** الجهات الحكومية، والمؤسسات الإنسانية، والجهات المانحة، والتجمعات التنسيقية ذات الصلة، والجهات البحثية، والجهات المسؤولة عن التخطيط للاستجابة.
- **مؤشرات المتابعة:** انتظام تحديث البيانات، ونشر مؤشرات واضحة عن الفجوات والاستجابة، ووجود آليات تغذية راجعة فعالة، ومدى استخدام نتائج التقييمات في تعديل البرامج وتوجيه الموارد.

أولوية التنفيذ

يمكن ترتيب مسارات المناصرة بحسب درجة الإلحاح على النحو الآتي:

أولاً - الاحتياجات المنقذة للحياة:

المياه، والغذاء، والصحة، والمأوى والحماية.

ثانياً - تخفيف الضغط المعيشي:

الدعم النقدي، والسيولة، والمواد غير الغذائية، وحماية الأسر من استنزاف الأصول.

ثالثاً - تحسين جودة الاستجابة واستدامتها:

المساءلة، وتحديث البيانات، ودعم سبل العيش، والتعافي المبكر.

ويتيح هذا الترتيب الانتقال من المطالبة العامة بزيادة المساعدات إلى مطالب أكثر تحديداً يمكن متابعتها من خلال مؤشرات كمية ونوعية.

الثاني عشر: القيود المنهجية للدراسة

تُقرأ نتائج الدراسة في ضوء القيود الآتية:

1. طبيعة العينة:

بلغ حجم العينة 383 أسرة، واعتمدت الدراسة عينة غير احتمالية؛ ولذلك تصف النتائج الأسر المشمولة بالمسح، ولا تمثل إحصائياً جميع الأسر النازحة في قطاع غزة.

2. التوزيع الجغرافي:

لا يعكس توزيع العينة بالضرورة التوزيع الفعلي للأسر النازحة، كما قد تكون إمكانية الوصول إلى بعض المناطق وبيئات النزوح قد أثرت في فرص إدراج الأسر.

3. الإبلاغ الذاتي:

يعتمد جزء من البيانات على إفادات المشاركين وتقديراتهم، ولا سيما المؤشرات المتعلقة بالمياه، والغذاء، والصحة، والدخل، والقدرة على تأمين الاحتياجات.

4. المؤشرات الصحية والتغذية:

لا تمثل إفادات المشاركين تشخيصات طبية أو نتائج فحوص مخبرية، ولا يجوز تفسيرها باعتبارها قياسات سريرية مستقلة.

5. المقارنة مع الوضع السابق:

تعتمد بعض المؤشرات المتعلقة بالمقارنة مع فترة ما قبل الحرب على ذاكرة المستجيبين وتقديراتهم، بما قد يعرضها لتحيز التذكر.

6. الاستدلال السببي:

يسمح التصميم المقطعي بوصف الوضع وتحليل الأنماط والروابط الوصفية، لكنه لا يثبت علاقات سببية بين الفجوات الخدمية والوضع الاقتصادي أو استراتيجيات التكيف.

7. ظروف جمع البيانات:

قد تكون ظروف الحرب والنزوح، وصعوبة الحركة، والوصول إلى بعض المناطق، قد أثرت في إمكانية جمع البيانات بصورة متساوية بين مختلف البيئات ومواقع النزوح.

الثالث عشر: الخاتمة

تكشف الدراسة عن فجوات متعددة الأبعاد في واقع الخدمات الإنسانية المقدمة للأسر النازحة المشمولة بالمسح، تشمل المياه والإصحاح والنظافة، والغذاء والتغذية، والمأوى والمواد غير الغذائية، والصحة، وتتقاطع مع تراجع مصادر الدخل وارتفاع تكلفة تأمين الاحتياجات وصعوبة الوصول إلى السيولة.

و تكشف الدراسة عن تزامن مجموعة من الضغوط الخدمية والاقتصادية والمعيشية التي تضيق معها قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها، وتدفع بعضها إلى إعادة ترتيب الإنفاق أو الاستدانة أو استنزاف الأصول أو إعادة توجيه المساعدات المتاحة.

وتشير النتائج كذلك إلى أن تقييم الاستجابة الإنسانية لا ينبغي أن يقتصر على حجم المساعدات أو عدد عمليات التوزيع، بل ينبغي أن يشمل كفاية الخدمة، وانتظامها، ومأمونيتها، وملاءمتها، وإمكانية الوصول إليها، والأعباء التي تتحملها الأسر للوصول إليها.

وعليه، تبرز الحاجة إلى استجابة أكثر تكاملاً تجمع بين توفير الخدمات الأساسية، والحماية، والدعم النقدي حيثما يكون مناسباً، ودعم سبل العيش والتعافي المبكر، وحماية الأصول الأسرية، مع إيلاء اهتمام خاص للأسر التي تضم فئات ذات احتياجات إضافية.

وتوفر الدراسة أساساً عملياً للمناصرة الإنسانية والحقوقية من خلال تحويل الأدلة الميدانية إلى مطالب محددة تستهدف الجهات ذات الصلة، وربطها بمؤشرات يمكن متابعتها بمرور الوقت، بما يعزز الانتقال من رصد الفجوة إلى متابعة الاستجابة والمساءلة عن معالجتها.

الرابع عشر : التوصيات وأولويات التدخل والمناصرة الإنسانية

استناداً إلى نتائج الدراسة الميدانية، وما كشفته من فجوات في كفاية الخدمات الإنسانية وإمكانية الوصول إليها وانتظامها وملاءمتها للاحتياجات، تُطرح التوصيات التالية لتعزيز تكامل الاستجابة الإنسانية، ومعالجة العوائق الفنية والتشغيلية التي تحد من وصول الخدمات إلى الأسر النازحة، وتحسين عدالة توزيعها، وتعزيز مشاركة المجتمعات المتضررة في تحديد الأولويات ومتابعة التنفيذ.

أولاً: تحسين خدمات المياه والإصحاح والنظافة وتعزيز عدالة التوزيع

1. إعطاء الأولوية لإصلاح البنية التحتية المائية المتضررة: العمل على تقييم الأضرار التي لحقت بخطوط التغذية وشبكات المياه، وتحديد الأعطال التي تؤثر بصورة مباشرة على انتظام الإمدادات وكمياتها، وتنفيذ أعمال الصيانة والإصلاح وفق الأولويات الفنية ودرجة الاحتياج في المناطق المتضررة ومواقع النزوح.
2. ضمان مستلزمات التشغيل والصيانة: تنسيق الجهود لتوفير الوقود والزيوت وقطع الغيار والمستلزمات الفنية اللازمة لتشغيل الآبار ومحطات التحلية وصيانتها، بما يسهم في تقليل فترات التعطل وتحسين استمرارية الخدمة، بالتوازي مع دعم قدرة الجهات الفنية المحلية على إجراء الصيانة الدورية والاستجابة للأعطال الطارئة.
3. تعزيز عدالة توزيع المياه وتحسين الوصول إليها: مراجعة آليات توزيع المياه وتغطية نقاط التزويد، بما يراعي الكثافة السكانية وأعداد الأسر واحتياجاتها الفعلية، مع إيلاء اهتمام خاص للمخيمات العشوائية والمناطق التي يصعب الوصول منها إلى مصادر المياه. كما ينبغي دعم شبكات التوزيع الفرعية والحلول المناسبة لكل موقع، والحد من التفاوت في الوصول إلى المياه بين التجمعات المختلفة.

4. تحسين مأمونية المياه والرقابة على جودتها: تعزيز الفحص الدوري لجودة المياه ومتابعة سلامتها، وتوفير المعلومات الواضحة للأسر بشأن مصادر المياه المناسبة للشرب والاستخدام المنزلي، واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة مخاطر التلوث متى ثبتت، مع تحسين خدمات الإصحاح والتخلص الآمن من النفايات والنظافة في مواقع النزوح.
 5. تعزيز الإدارة المجتمعية للموارد المائية: إشراك لجان المخيمات والأحياء وممثلي النازحين في تحديد احتياجات المياه ومواقع التوزيع ومواعيده، وتطوير آليات للإبلاغ عن الأعطال والهدر ومشكلات التوزيع، وتنفيذ حملات توعية بشأن الاستخدام الرشيد للمياه والمحافظة عليها، دون تحميل الأسر مسؤولية معالجة أزمة ترتبط أساسًا بنقص الإمدادات والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية.
 6. الحد من الأعباء المالية المرتبطة بالحصول على المياه: دراسة سبل تخفيف التكاليف التي تتحملها الأسر لتأمين مياه الشرب والاستخدامات الأساسية، من خلال تحسين وصول الإمدادات المجانية أو المدعومة إلى المناطق المحرومة، ومراقبة العوائق التي قد تحول دون استفادة الأسر الأكثر احتياجًا من خدمات المياه.
- ثانيًا: تحسين المأوى والاستعداد للمخاطر الموسمية والطوارئ
1. تنفيذ تدخلات عاجلة لتحسين ظروف المأوى: إعطاء الأولوية لصيانة الخيام وأماكن الإقامة المؤقتة، وتوفير مواد الإصلاح والعزل والأغطية والفرش ومستلزمات النوم، استنادًا إلى حالة المأوى وحجم الأسرة واحتياجات أفرادها، مع مراعاة الخصوصية ومتطلبات الحماية والسلامة.
 2. الاستعداد لمخاطر فصل الشتاء: إجراء تقييم ميداني لمخاطر تجمع مياه الأمطار والسيول وتضرر الطرق وصعوبة الحركة في مواقع النزوح، وتنفيذ تدخلات عاجلة في المناطق الأكثر عرضة للخطر، تشمل تحسين تصريف المياه ومعالجة النقاط الخطرة وتأمين مسارات وصول مناسبة إلى الخدمات الأساسية.
 3. تحديد الأولويات بالتنسيق مع المجتمعات المحلية: إشراك لجان المخيمات والأحياء والنازحين في تحديد المواقع الأكثر احتياجًا للتدخلات الشتوية، والاستفادة من معرفتهم بالمخاطر المتكررة والعوائق اليومية، مع اعتماد معايير واضحة لترتيب الأولويات وتوجيه الموارد المحدودة.
 4. إعداد خطة متكاملة للطوارئ والاستجابة الموسمية: تعزيز التنسيق بين الجهات المحلية والبلديات والجهات الإنسانية والقطاعات الفنية المعنية، لإعداد خطة تحدد الاحتياجات ذات الأولوية والأدوار والمسؤوليات وآليات الاستجابة والتواصل وتبادل المعلومات، مع تحديثها وفق تطورات الوضع الميداني والإمكانات المتاحة.

ثالثاً: تعزيز كفاية المساعدات الغذائية والمواد غير الغذائية وعدالة الاستهداف

1. ربط التوزيع بالاحتياجات الفعلية للأسر :تطوير آليات تحديد المستفيدين وتحديث بياناتهم بصورة دورية، بما يراعي حجم الأسرة، وظروف النزوح، ومستوى الحرمان، وفقدان مصادر الدخل، والاحتياجات الإضافية المرتبطة بالحالة الصحية أو الإعاقة أو العمر، مع ضمان معايير واضحة وشفافة للاستهداف.
2. تحسين انتظام المساعدات وملاءمتها :مراجعة دورية لتواتر التوزيع وكميات المساعدات وتنوعها، والتحقق من مدى ملاءمتها للاحتياجات الغذائية والمعيشية الفعلية، بما في ذلك احتياجات الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات والمرضى، وتوفير المواد غير الغذائية الأساسية وفق أولويات الأسر وظروف الإقامة.
3. تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المقدمة للمساعدات :تطوير آليات لتبادل المعلومات المتعلقة بالتغطية والتوزيعات والاحتياجات غير الملباة، بما يساعد على الحد من الازدواجية في بعض التدخلات، وتقليل فجوات التغطية، وتوجيه الموارد إلى الأسر والمناطق الأقل استفادة من الاستجابة.
4. توفير آليات آمنة للشكاوى والتظلمات :إتاحة قنوات واضحة وميسرة للأسر للإبلاغ عن عدم وصول المساعدات أو عدم ملاءمتها أو وجود أخطاء في الاستهداف، وضمان مراجعة الشكاوى والاستجابة لها وفق إجراءات معلنة، مع حماية بيانات المستفيدين ومنع أي ممارسات تمييزية.

رابعاً: تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والحماية

1. تعزيز إمكانية وصول الأسر النازحة إلى خدمات الرعاية الصحية والأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية، مع تحديد الفجوات التي تواجهها المناطق ومواقع النزوح الأقل تغطية، والعمل مع الجهات الصحية المختصة على معالجتها وفق الأولويات المتاحة.
2. مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال وكبار السن والنساء الحوامل والمرضعات والأشخاص ذوي الإعاقة والأفراد الذين يحتاجون إلى علاج مستمر، عند تصميم التدخلات الإنسانية وتحديد مواقع تقديم الخدمات وآليات الوصول إليها.
3. تعزيز توفر خدمات الحماية والدعم النفسي والاجتماعي، حيثما تقتضي الاحتياجات الميدانية ذلك، مع إحالة الحالات التي تحتاج إلى خدمات متخصصة إلى الجهات المختصة، وضمان السرية والسلامة وعدم تعريض المستفيدين لمخاطر إضافية.

4. تحسين تكامل الخدمات داخل مواقع النزوح، بحيث تُراعى العلاقة بين المأوى والمياه والإصحاح والصحة والحماية، بدلاً من التعامل مع كل خدمة بمعزل عن الأخرى، بما يقلل الأعباء التي تتحملها الأسر عند الانتقال بين نقاط تقديم الخدمات المختلفة.

خامساً: إشراك المجتمع المحلي في التخطيط للاستجابة الإنسانية

1. اعتماد المشاركة المجتمعية في تحديد الأولويات: إشراك لجان المخيمات والأحياء وممثلي الأسر النازحة في تقييم الاحتياجات قبل تصميم المشاريع والتدخلات، بما يضمن الاستفادة من المعرفة المحلية بالفجوات الخدمية والمخاطر والعوائق التي تواجه السكان.

2. تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية: عقد لقاءات فنية دورية تجمع الجهات الإنسانية والبلديات ومصلحة المياه والهيئات المحلية وممثلي مواقع النزوح، لمراجعة الاحتياجات والفجوات وتحديد التدخلات ذات الأولوية وتوضيح الأدوار والمسؤوليات.

3. تعزيز الشفافية في تخطيط التدخلات وتنفيذها: إتاحة المعلومات الأساسية المتعلقة بمعايير الاستهداف وأولويات المشاريع وآليات تقديم الشكاوى، بما يعزز ثقة المجتمع المحلي ويساعد على الحد من سوء الفهم والتوترات المرتبطة بتفاوت الوصول إلى الخدمات والمساعدات.

4. تطوير آليات للرصد المجتمعي: تمكين ممثلي النازحين ولجان المخيمات من الإبلاغ عن الأعطال ونقص الخدمات والمخاطر المستجدة، وإحالة الملاحظات إلى الجهات المختصة ومتابعة الاستجابة لها، مع ضمان ألا تتحول المشاركة المجتمعية إلى بديل عن مسؤوليات المؤسسات والجهات المقدمة للخدمات.

سادساً: حماية القدرة الاقتصادية للأسر وتعزيز التعافي المبكر

1. توسيع نطاق التدخلات التي تساعد الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية وتخفيف الأعباء المالية التي تتحملها، بما في ذلك المساعدات النقدية حيثما كانت مناسبة وممكنة، وفق تقييمات السوق وتوفر السلع والخدمات وإمكانية الوصول إليها.

2. تعزيز برامج التعافي المبكر وسبل العيش وفرص العمل المؤقتة، وفق الإمكانيات والظروف المتاحة، مع إعطاء الأولوية للأسر التي فقدت مصادر دخلها وتعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات الإنسانية.

3. تصميم الاستجابة بما يقلل اضطراب الأسر إلى تقليص الوجبات أو الاستدانة أو بيع الممتلكات أو إعادة توجيه المساعدات العينية لتغطية احتياجات أخرى، من خلال تحسين كفاية المساعدة وملاءمتها وربطها بالاحتياجات الفعلية.

4. مراعاة التكاليف غير المباشرة للحصول على الخدمات، بما فيها تكاليف النقل والمياه والوقود والاتصالات عند الاقتضاء، عند تقييم مدى استفادة الأسر من التدخلات الإنسانية، وعدم الاكتفاء بقياس عدد المستفيدين أو حجم المواد التي جرى توزيعها.

سابعًا: تطوير الرصد والمساءلة المبنيين على الأدلة

1. تحديث بيانات الاحتياجات والفجوات الخدمية بصورة دورية، مع مراعاة التغيرات في مواقع النزوح والكثافة السكانية ومستويات الحرمان، والاستفادة من نتائج الدراسات الميدانية وملاحظات الجهات الفنية والمجتمع المحلي.
2. اعتماد مؤشرات متابعة تتجاوز حجم المساعدات وعدد عمليات التوزيع، لتشمل كفاية الخدمة وانتظامها ومأمونيتها وملاءمتها وسهولة الوصول إليها والتكاليف التي تتحملها الأسر للحصول عليها.
3. وضع آليات لتوثيق الفجوات التي لم تُعالج، ومتابعة التزامات الجهات المعنية والإجراءات المتخذة لمعالجتها، وإجراء مراجعات دورية لتحديد التدخلات التي حققت نتائج فعلية وتلك التي تحتاج إلى تعديل.
4. مراعاة حدود الدراسة الميدانية عند تعميم النتائج أو استخدامها في ترتيب الأولويات؛ والاستفادة منها بوصفها أساسًا لتحديد القضايا التي تحتاج إلى استجابة ومزيد من التحقق، مع استكمال البيانات الفنية والمكانية من الجهات المختصة عند الحاجة.

وتؤكد هذه التوصيات أن تحسين الاستجابة الإنسانية في قطاع غزة يتطلب الانتقال من التركيز على توفير المساعدات بوصفها مخرجات منفصلة، إلى تقييم أثرها الفعلي على قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية. كما يتطلب معالجة الاختناقات الفنية والتشغيلية، وتعزيز عدالة الوصول إلى الخدمات، وإشراك المجتمعات المتضررة في تحديد الأولويات، وتطوير آليات واضحة للمتابعة والمساءلة، بما يضمن توجيه الموارد المحدودة نحو الاحتياجات الأكثر إلحاحًا.

الخامس عشر: قائمة المصادر والمراجع

أولاً: مصادر الدراسة الميدانية

1. الاستبيان الميداني: «واقع الخدمات الإنسانية والظروف المعيشية للنازحين في قطاع غزة»، طُبّق على عينة مكوّنة من 383 أسرة نازحة خلال الفترة من 20 يوليو إلى 21 أغسطس 2026.
 2. المجموعة البؤرية الأولى: «واقع خدمات المياه في مراكز النزوح»، بمشاركة عينة من النازحين والقائمين على إدارة المخيم، في منطقة الزرقاء، 10 أغسطس 2026.
 3. المجموعة البؤرية الثانية: «الخدمات الغذائية والمأوى المقدمة للنازحين»، بمشاركة عينة من النازحين والقائمين على إدارة المخيم، دير البلح، 14 أغسطس 2026.
 4. المجموعة البؤرية الثالثة: «احتياجات النساء الحوامل والمرضعات في سياق النزوح»، إحدى مخيمات النزوح في مواصي خان يونس، 14 أغسطس 2026.
 5. مقابلة مع عبد الجدية، مدير مخيم المغاربة، حول آليات وكفاية توزيع المساعدات، 15 أغسطس 2026.
 6. مقابلة فنية مع مهندس تشغيل وصيانة في قطاع المياه المحلي، حول واقع تشغيل خدمات المياه والصيانة والتحديات الفنية المرتبطة بها، ٢٠ أغسطس 2026.
 7. مقابلات فردية مع عدد من الأسر النازحة من مختلف محافظات قطاع غزة، حول واقع الخدمات الإنسانية والاحتياجات المعيشية واستراتيجيات التكيف.
- ثانيًا: المعايير والأطر القانونية والإنسانية الدولية**
8. دليل اسفير: «الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية»، الطبعة الرابعة، 2018، الصادر عن جمعية اسفير - جنيف.
 9. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.
 10. اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، 1949.
 11. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966.
 12. البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، 1977.
 13. المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي (Guiding Principles on Internal Displacement)، 1998.

14. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 292/64 بشأن حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، 2010.

15. المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

16. المادة (54) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.

17. المادة (55) من اتفاقية جنيف الرابعة.

18. المادة (56) من اتفاقية جنيف الرابعة.

ثالثاً: الدراسات والأبحاث والأوراق العلمية والسياساتية

19. رباح، أماني؛ منية، آلاء؛ الشرافي، بيسان؛ الغول، بهاء الدين؛ وخالد، عطا. «تحليل سياسات: نموذج

سياساتي مقترح لإدارة ملف المساعدات الإنسانية في قطاع غزة». المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات

والدراسات الاستراتيجية (مسارات). متوفر عبر <https://www.masarat.ps/ar/Article/6830>

20. خليفة، سميرة. «الواقع الاجتماعي والاقتصادي للنازحين الفلسطينيين من المدن والمخيمات: دراسة حالة

في ظل الحرب على غزة». مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، جامعة القدس. متوفر عبر :

<https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJHR/article/view/14950>

رابعاً: المقالات والمصادر الصحفية والرقمية

21. صوت عمان. «كارثة إنسانية في غزة: أكثر من مليوني نازح يعيشون في خيام متهالكة». متوفر عبر :

<https://ammanvoice.net/article/113508>

22. الناظر، محمد. «المساعدات عبر المؤسسات في قطاع غزة بين الواقع والمأمول: من الإغاثة إلى

التنمية». فلسطين أون لاين. متوفر عبر <https://felesteen.news/post/185017>

23. وكالة معاً الإخبارية. «من يحدد مستحقي المساعدات الإنسانية؟» متوفر عبر :

<https://www.maannnews.net/news/2167103.html>

السادس عشر : قائمة الملاحق

• ملحق (1): الرسائل الرئيسية للمناصرة

تستند الرسائل التالية إلى النتائج الكمية والمعطيات النوعية للدراسة، وتهدف إلى تحويل أبرز الفجوات إلى رسائل مختصرة قابلة للاستخدام في جهود المناصرة الإنسانية والحقوقية.

الرسالة الأولى: قياس فاعلية المساعدة

ينبغي أن تُقاس فاعلية المساعدة بقدرتها على تلبية الاحتياج الفعلي وتحسين قدرة الأسرة على تأمين احتياجاتها الأساسية، وليس بمجرد عدد الطرود أو عمليات التوزيع.

الرسالة الثانية: الخدمات الأساسية الملائمة

المياه والغذاء والمأوى والصحة ليست مجرد تدخلات منفصلة، بل منظومة مترابطة ينبغي أن تكون كافية وآمنة ومنظمة وملائمة وقابلة للوصول.

الرسالة الثالثة: حماية القدرة الاقتصادية للأسر

لا ينبغي أن تؤدي الفجوات الخدمية إلى نقل كلفة الاحتياجات الأساسية إلى الأسر، خصوصًا في ظل فقدان الدخل وصعوبة الحصول على السيولة وارتفاع تكاليف بعض السلع والخدمات.

الرسالة الرابعة: منع التكيف المستنزف

بيع الأصول أو الممتلكات، والاستدانة، وتقليص استهلاك الغذاء، أو بيع جزء من المساعدات، قد تعكس استنزافًا للموارد؛ ولذلك ينبغي تصميم الاستجابة بما يقلل الحاجة إلى هذه الاستراتيجيات.

الرسالة الخامسة: التكامل بين الإغاثة والتعافي

تحتاج الأسر في سياق النزوح الممتد إلى الجمع بين المساعدة العاجلة والحماية والدعم النقدي حيثما يكون مناسبًا، والإنعاش المبكر وسبل العيش، بما يقلل الاعتماد على استراتيجيات التكيف القاسية.

الرسالة السادسة: الاستجابة القائمة على الأدلة والمساءلة

ينبغي أن تستند الأولويات وتخصيص الموارد إلى بيانات ميدانية محدثة تراعي اختلاف بيئات النزوح واحتياجات الفئات المختلفة، مع ربطها بآليات مستمرة للرصد والمساءلة.

الرسالة السابعة: معالجة الاختناقات الفنية وضمان عدالة الوصول إلى المياه

لا يكفي توفير المياه بصورة مؤقتة ما دامت الأعطال التي تصيب خطوط التغذية والآبار ومحطات التحلية، ونقص مستلزمات التشغيل والصيانة، تحد من استمرارية الخدمة. المطلوب هو الجمع بين إصلاح البنية التحتية وتوفير

مستلزمات التشغيل وتحسين شبكات التوزيع، مع ضمان وصول عادل ومنتظم إلى المياه الآمنة، وإعطاء الأولوية للمناطق ومواقع النزوح الأكثر حرمانًا.

الرسالة الثامنة: المشاركة المجتمعية والاستعداد للمخاطر والطوارئ

تتطلب الاستجابة الإنسانية الفاعلة إشراك لجان الأحياء والمخيمات وممثلي النازحين في تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات ومتابعة جودة الخدمات، بالتوازي مع تنسيق التدخلات بين الجهات الإنسانية والبلديات والجهات الفنية المختصة، وإعداد خطط عملية للتعامل مع المخاطر الموسمية والطوارئ، بما في ذلك تجمع مياه الأمطار وتضرر الطرق ومخاطر مواقع النزوح.

• ملحق (2): قصص حالات إنسانية من الميدان (Case Studies)

الحالة الأولى: المخيمات العشوائية وحرمان الخدمات المائية

الموقع: مخيم عشوائي في شمال/وسط قطاع غزة.

الفئة: ربة أسرة لديها أطفال وأحد أفراد الأسرة من ذوي الإعاقة.

تعيش السيدة (م-ن)، وهي أم لخمسة أطفال، من بينهم طفل يعاني من إعاقة حركية، في خيمة مؤقتة أنشأتها الأسرة ذاتيًا في أحد المخيمات العشوائية. وتصف السيدة معاناتها اليومية في الوصول إلى المياه قائلة:

"نحن هنا خارج حسابات شاحنات المياه والتوزيع اليومي؛ ولكي أحصل على غالون مياه نقي أضطر إلى إرسال أطفالي للمشي مسافة تتجاوز الكيلومترين والانتظار في طوابير طويلة."«

وتوضح هذه الحالة، بصورة نوعية، صعوبة الوصول إلى المياه التي تواجهها بعض الأسر في بيئات النزوح، ولا سيما عندما تكون نقاط التوزيع بعيدة أو غير منتظمة. وتتقاطع طبيعة هذه الإفادة مع نتائج المسح التي أظهرت محدودية كمية المياه المتاحة لجزء كبير من الأسر، حيث أفادت 85.5% من الأسر بالحصول على 15 لترًا أو أقل للفرد يوميًا، مع الإشارة إلى أن بيانات المسح لا تقيس مسافة الوصول أو مدة الانتظار بالطريقة ذاتها التي تصفها هذه الحالة.

الحالة الثانية: الشريط الساحلي وتحدي الإيواء والظروف المناخية

الموقع: خيام بالقرب من شاطئ غزة.

الفئة: شخص مسن يعيش مع أسرته الممتدة.

يعيش الوالد أبو مصطفى، البالغ من العمر 67 عامًا، مع أسرته المكونة من ثمانية أفراد داخل خيمة متهالكة مصنوعة من بقايا الأقمشة والنايلون. ويصف ظروف المعيشة على الساحل قائلاً:

"الرطوبة العالية ورياح البحر القوية أدت إلى تهنك الخيمة بالكامل خلال أشهر قليلة، وفي الصيف تحول المكان إلى فرن حراري لا يُطاق".

وتقدم هذه الحالة مثالاً نوعياً على هشاشة ظروف المأوى والتحديات المرتبطة بالظروف المناخية، ولا سيما في الخيام المؤقتة. وتتقاطع هذه الإفادة مع النتائج الكمية التي أظهرت أن 56.3% أفادت بعدم توفر صيانة كافية للخيام، فيما بلغت نسبة الأسر التي أفادت بوجود نقص شديد في البطانيات والفرش والمواد الأساسية غير الغذائية 92.6%.

• الحالة الثالثة: منطقة الموصي - ضغط الاكتظاظ واستنزاف الموارد الاقتصادية

الموقع: منطقة الموصي، ضمن تجمعات نزوح مكتظة.

الفئة: معيل لأسرة نازحة فقد مصدر عمله.

ينزح المواطن أبو منتصر، البالغ من العمر 38 عامًا، وهو معيل لأسرة مكونة من ستة أفراد، في منطقة الموصي ذات الكثافة السكانية المرتفعة. ورغم وجود بعض مراكز توزيع المساعدات في المنطقة، يصف المشارك صعوبة الوصول إلى المساعدات في ظل الاكتظاظ وعدم انتظام التوزيع قائلاً:

"ننتظر ساعات طويلة في طوابير لا تنتهي، وفي كثير من الأحيان تنتهي الكميات قبل الوصول إلينا. لتأمين الحد الأدنى من طعام أطفال، أجد نفسي مضطراً إلى الشراء من الأسواق الموازية وبأسعار مرتفعة جداً"

وتقدم هذه الحالة مثالاً نوعياً على التحديات التي قد تواجهها الأسر عندما تتزامن صعوبة الوصول إلى المساعدات مع فقدان مصدر الدخل وارتفاع الأعباء المعيشية. ولا تُعد هذه الحالة ممثلة إحصائياً لجميع الأسر المقيمة أو النازحة في منطقة الموصي، وإنما تُستخدم لتوضيح إحدى صور التحدي التي رصدتها الدراسة.

وتتسق طبيعة الحالة مع عدد من النتائج الكمية للدراسة، من بينها أن 67.4% من الأسر أفادت بأن المعيل الرئيسي عاطل عن العمل بصورة كاملة، و90.3% أفادت بانخفاض دخل الأسرة بأكثر من 80% مقارنة بما قبل الحرب، فيما

أفادت 86.1% بأن نقص المساعدات والخدمات أسهم، من وجهة نظرها، في ظهور أو اتساع السوق السوداء وزيادة الأعباء المعيشية.

ملحق (3): الاستبيان الميداني

استبيان: واقع الخدمات الإنسانية والفجوات المعيشية للأسر النازحة في قطاع غزة

عزيزي/عزيزتي المشارك/ة،

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف إلى واقع الخدمات الإنسانية المقدمة للأسر النازحة في قطاع غزة، ومدى كفايتها وإمكانية الوصول إليها، إلى جانب رصد أبرز الفجوات المعيشية والاقتصادية واستراتيجيات التكيف التي تلجأ إليها الأسر في ظل ظروف النزوح.

تُستخدم المعلومات التي يتم جمعها لأغراض البحث العلمي فقط، وتُعامل بسرية، ولا يُطلب من المشارك/ة تقديم أي معلومات تعريفية شخصية يمكن أن تكشف هويته/ها.

يرجى الإجابة عن الأسئلة وفقاً لواقع أسرتم الحالي، واختيار الإجابة التي تعبر عن وضعكم بصورة أدق.

المحور الأول: البيانات الأساسية للأسرة

1. المحافظة التي يقع فيها مكان النزوح الحالي:

☐ غزة وشمال غزة

☐ الوسطى

☐ خان يونس

☐ رفح

2. نوع مكان الإقامة الحالي:

☐ مخيم نزوح غير رسمي/عشوائي (خيام قماشية أو بلاستيكية)

☐ مخيم نزوح تشرف عليه جهة دولية أو محلية

☐ مركز إيواء جماعي (مدرسة أو منشأة عامة)

☐ منزل مستضاف لدى أسرة أخرى

☐ سكن مستأجر

- ☐ منزل متضرر أو غير صالح للسكن بصورة كاملة
- ☐ أخرى..... :

3. عدد أفراد الأسرة المقيمين في مكان النزوح نفسه:

- ☐ من 1 إلى 4 أفراد
- ☐ من 5 إلى 8 أفراد
- ☐ أكثر من 8 أفراد

4. الوضع الوظيفي الحالي لمُعل الأسرة:

- ☐ عاطل عن العمل
- ☐ يعمل بصورة منتظمة (مؤسسة حكومية، قطاع خاص الخ...)
- ☐ يعمل بصورة مؤقتة/موسمية أو في أعمال غير مستقرة (بسطة، عمل حر الخ....)
- ☐ متقاعد

5. هل تضم الأسرة أفرادًا من الفئات التالية؟

يمكن اختيار أكثر من إجابة.

- ☐ أطفال دون سن 5 سنوات
- ☐ أشخاص تزيد أعمارهم على 60 عامًا
- ☐ نساء حوامل أو مرضعات
- ☐ أشخاص ذوو إعاقة
- ☐ أشخاص يحتاجون إلى رعاية صحية أو علاج مستمر
- ☐ لا ينطبق أي مما سبق

المحور الثاني: واقع الخدمات الإنسانية المقدمة للأسر النازحة

أولاً: المأوى والمواد غير الغذائية

6. إلى أي مدى تتوفر لأسرتكم خيمة/مساحة سكنية توفر الحماية الأساسية من العوامل الجوية وتحافظ على الحد الأدنى من الخصوصية؟

- ☐ كافية جدًا
- ☐ كافية
- ☐ كافية جزئيًا

☐ غير كافية

☐ غير متوفرة

7. إلى أي مدى تتوفر صيانة أو مواد لإصلاح الخيمة أو مكان الإقامة عند تعرضه للتلف؟

☐ متوفرة بصورة كافية

☐ متوفرة بصورة مقبولة

☐ متوفرة بصورة محدودة

☐ غير متوفرة

☐ لا ينطبق/لا يحتاج مكان الإقامة إلى صيانة

8. إلى أي مدى تتوفر للأسر النازحة المواد غير الغذائية الأساسية، مثل البطانيات والفرشات والملابس وأدوات الطهي؟

☐ كافية جدًا

☐ كافية

☐ كافية جزئيًا

☐ غير كافية

☐ غير متوفرة

9. ما مدى معاناة أسرته من نقص شديد في الاحتياجات الأساسية غير الغذائية، مثل الفرشات والبطانيات ومستلزمات النوم؟

☐ لا نعاني من نقص

☐ نقص محدود

☐ نقص متوسط

☐ نقص شديد

☐ نقص شديد جدًا

ثانيًا: المياه والإصحاح والنظافة

10. ما كمية المياه القريبية التي تستطيع الأسرة الحصول عليها يوميًا لكل فرد، لأغراض الشرب والاستخدامات المنزلية؟

☐ أقل من 5 لترات للفرد يوميًا

☐ من 5 إلى أقل من 15 لترًا للفرد يوميًا

☐ 15 لترًا فأكثر للفرد يوميًا

11. إلى أي مدى تتوفر المياه التي تحتاجها الأسرة بصورة منتظمة ويمكن الوصول إليها دون صعوبات كبيرة؟

☐ متوفرة بصورة كافية وسهلة الوصول

☐ متوفرة بصورة مقبولة

☐ متوفرة بصورة محدودة

☐ متوفرة بصعوبة شديدة

☐ غير متوفرة

12. هل تضطر الأسرة إلى إعادة استخدام المياه المستعملة، مثل مياه الغسيل أو الجلي، لأغراض أخرى بسبب شح المياه؟

☐ دائماً

☐ أحياناً

☐ نادراً

☐ أبداً

13. كيف تقيّمون جودة المياه التي تستخدمها الأسرة؟

☐ آمنة ومناسبة للاستخدام

☐ مقبولة إلى حد كبير

☐ غير موثوقة أو تحتاج إلى معالجة/فلتر

☐ نعتقد أنها غير آمنة للاستخدام بسبب الملوحة أو الاشتباه بالتلوث

☐ لا أعرف/لا أستطيع التقييم

14. هل تشارك الأسرة مصادر المياه مع أسر أخرى؟

☐ نعم، بصورة مستمرة

☐ نعم، أحياناً

☐ نادراً

☐ لا، لدينا مصدر مستقل للمياه

15. هل تستخدم الأسرة دورة مياه مشتركة مع أسر أخرى؟

☐ نعم

☐ لا

إذا كانت الإجابة نعم، فما عدد الأسر التي تشارك معها تقريباً؟

☐ من 1 إلى 3 أسر

☐ من 4 إلى 6 أسر

☐ أكثر من 6 أسر

☐ لا أعرف

16. إلى أي مدى تتوفر دورات مياه مناسبة، والتخلص الآمن من النفايات، وخدمات النظافة والإصحاح في مكان النزوح؟

☐ كافية جدًا

☐ كافية

☐ كافية جزئيًا

☐ غير كافية

☐ غير متوفرة

ثالثًا: الغذاء والمساعدات الغذائية

17. إلى أي مدى تصل المساعدات الغذائية إلى أسرته بصورة منتظمة؟

☐ منتظمة جدًا

☐ منتظمة إلى حد كبير

☐ غير منتظمة

☐ نادرة

☐ لا نتلقى مساعدات غذائية

18. إلى أي مدى تتسم المساعدات الغذائية بالتنوع والملاءمة لاحتياجات الأسرة، بما في ذلك احتياجات الأطفال والمرضى؟

☐ مناسبة جدًا

☐ مناسبة

☐ مناسبة جزئيًا

☐ غير مناسبة

☐ لا نتلقى مساعدات غذائية

19. هل تجد الأسرة أن بعض المواد أو الخدمات التي تحتاجها لا تتوفر ضمن المساعدات التي تتلقاها؟

☐ دائمًا

☐ غالبًا

☐ أحيانًا

☐ نادرًا

☐ أبدًا

رابعًا: الصحة والحماية

20. إلى أي مدى تستطيع الأسرة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية عند الحاجة؟

☐ بسهولة

☐ بصعوبة بسيطة

☐ بصعوبة متوسطة

☐ بصعوبة شديدة

☐ لا نستطيع الوصول إلى الخدمة عند الحاجة

21. إلى أي مدى تتوفر الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية التي تحتاجها الأسرة؟

☐ متوفرة بصورة كافية

☐ متوفرة بصورة مقبولة

☐ متوفرة بصورة محدودة

☐ تعاني الأسرة من نقص شديد فيها

☐ غير متوفرة

22. هل تتوفر في مكان النزوح برامج أو خدمات للحماية والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والنساء والفئات الأكثر عرضة للمخاطر؟

☐ متوفرة بصورة كافية

☐ متوفرة بصورة محدودة

☐ غير متوفرة

☐ لا أعرف

23. إلى أي مدى تراعي الجهات المقدمة للمساعدات والخدمات الاحتياجات الخاصة للأطفال وكبار السن والنساء الحوامل والمرضعات

والأشخاص ذوي الإعاقة؟

☐ بدرجة كبيرة

☐ بدرجة متوسطة

☐ بدرجة محدودة

☐ لا تراعيها بدرجة كافية

☐ لا أعرف

المحور الثالث: الصعوبات الاقتصادية والمعيشية

24. إلى أي مدى تواجه الأسرة ارتفاعًا في أسعار السلع والخدمات الأساسية المتاحة في محيط مكان النزوح؟

☐ بدرجة كبيرة جدًا

☐ بدرجة كبيرة

☐ بدرجة متوسطة

☐ بدرجة محدودة

☐ لا نواجه ذلك

25. إلى أي مدى تعاني الأسرة من صعوبة في الحصول على فرص عمل أو مصادر دخل؟

☐ بدرجة كبيرة جدًا

☐ بدرجة كبيرة

☐ بدرجة متوسطة

☐ بدرجة محدودة

☐ لا نعاني من ذلك

26. إلى أي مدى تضطر الأسرة إلى دفع مبالغ مالية مرتفعة لتأمين احتياجات أساسية غير متوفرة أو غير كافية، مثل المياه أو الوقود

أو النقل؟

☐ بدرجة كبيرة جدًا

☐ بدرجة كبيرة

☐ بدرجة متوسطة

☐ بدرجة محدودة

☐ لا نضطر إلى ذلك

27. إلى أي مدى ترون أن هناك ضعفًا في العدالة أو التنسيق في توزيع المساعدات والخدمات بين الأسر النازحة؟

☐ بدرجة كبيرة جدًا

☐ بدرجة كبيرة

☐ بدرجة متوسطة

☐ بدرجة محدودة

☐ لا أستطيع التقييم

المحور الرابع: الدخل والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية

28. مقارنة بوضع الأسرة قبل النزوح، إلى أي مدى انخفض دخل الأسرة؟

☐ لم ينخفض أو انخفض بنسبة محدودة

☐ انخفض بنسبة 20% إلى أقل من 50%

☐ انخفض بنسبة 50% إلى أقل من 80%

☐ انخفض بنسبة 80% فأكثر

☐ لا أعرف/يصعب التقدير

29. ما مدى اعتماد أسرئكم حاليًا على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتها الأساسية؟

☐ اعتماد محدود

☐ اعتماد متوسط

☐ اعتماد كبير

☐ اعتماد شبه كامل

☐ لا نعتمد على المساعدات

30. هل اضطرت الأسرة إلى بيع جزء من المساعدات العينية التي تتلقاها للحصول على سيولة أو لتأمين احتياجات أخرى؟

☐ نعم، بصورة متكررة

☐ نعم، أحيانًا

☐ نادرًا

☐ أبدًا

☐ لا نتلقى مساعدات عينية

31. هل تواجه الأسرة صعوبة في الحصول على السيولة النقدية أو تحويل الأموال المتاحة إلكترونيًا إلى نقد؟

☐ دائمًا

☐ غالبًا

☐ أحيانًا

☐ نادرًا

☐ أبدًا

إذا كانت الإجابة نعم، فما أبرز الصعوبات؟

☐ ارتفاع عمولات السحب أو التحويل

☐ صعوبة توفر السيولة النقدية

☐ صعوبة الوصول إلى نقاط السحب

☐ أخرى..... :

32. إلى أي مدى يتركز إنفاق الأسرة حاليًا على الاحتياجات الأساسية والضرورية للبقاء، مثل الغذاء والمياه والصحة؟

☐ بدرجة كبيرة جدًا

☐ بدرجة كبيرة

☐ بدرجة متوسطة

☐ بدرجة محدودة

☐ لا ينطبق

المحور الخامس: استراتيجيات التكيف الأسرية

33. هل اضطرت الأسرة إلى تقليل كمية أو عدد الوجبات بسبب نقص الموارد؟

☐ دائماً

☐ غالباً

☐ أحياناً

☐ نادراً

☐ أبداً

34. هل اضطرت الأسرة إلى تقليل الإنفاق على احتياجات أخرى لتوفير الغذاء أو المياه أو العلاج؟

☐ دائماً

☐ غالباً

☐ أحياناً

☐ نادراً

☐ أبداً

35. هل اضطرت الأسرة إلى استخدام بدائل غير آمنة أو غير مناسبة لتوفير احتياجاتها الأساسية، مثل الوقود أو المياه أو مواد الطهي؟

☐ دائماً

☐ غالباً

☐ أحياناً

☐ نادراً

☐ أبداً

36. بصورة عامة، إلى أي مدى تعتمد أسرتم على استراتيجيات تكيف صعبة أو مستنزفة للموارد من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية؟

☐ بدرجة كبيرة جداً

☐ بدرجة كبيرة

☐ بدرجة متوسطة

☐ بدرجة محدودة

☐ لا نعلم على هذه الاستراتيجيات

37. كم تبلغ التكلفة اليومية التقريبية التي تتحملها الأسرة للحصول على المياه والوقود/الحطب؟

☐ أقل من 20 شيكلاً

☐ من 20 إلى 50 شيكلاً

☐ أكثر من 50 شيكلاً

المحور السادس: الأسئلة المفتوحة

38. ما أبرز الصعوبات التي تواجهها أسرته في الحصول على المياه والخدمات الصحية والغذاء والمأوى؟

.....
.....

39. هل يمكنك ذكر موقف اضطرت فيه الأسرة إلى اتخاذ قرار صعب لتأمين أحد الاحتياجات الأساسية، مثل تقليل الطعام، أو الاستدانة، أو بيع ممتلكات، أو بيع جزء من المساعدات؟

.....
.....

40. ما الخدمة أو الاحتياج الأكثر إلحاحًا بالنسبة لأسرته في الوقت الحالي؟ ولماذا؟

.....
.....

شكرًا لتعاونكم ووقتكم.

انتهى